

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

2022

التقرير
السنوي

نشاط سوق القيم المنقولة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



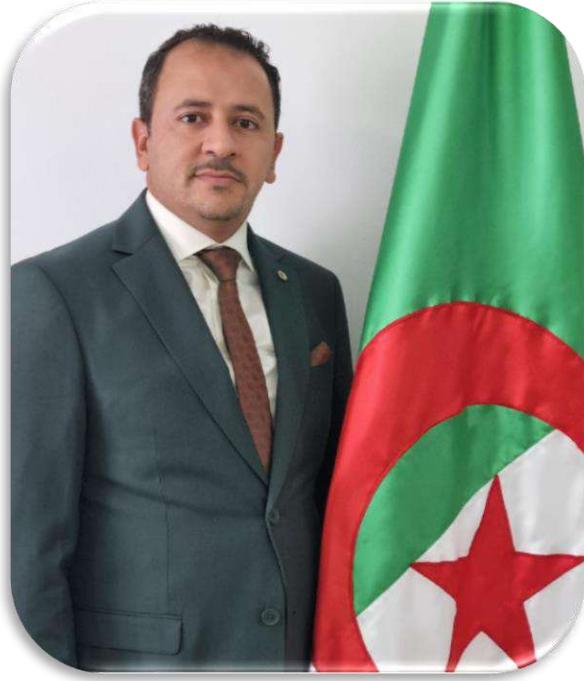
التقرير السنوي

نشاط سوق القيم المنقولة لسنة 2022

الفهرس

3	كلمة الرئيس
4	أهم الأرقام
5	الفصل الأول: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
6	I. عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
14	II. أبرز الاحداث
17	III. مستجدات الإطار القانوني
18	IV. التعاون
19	V. التكوين
20	VI. الوضعية المالية
21	الفصل الثاني: نشاط سوق القيم المنقولة
22	I. النشاط التنظيمي
25	II. نشاط الرقابة والمراقبة
26	III. نشاط الشركات المدرجة
29	IV. نشاط مهنيي السوق
45	الفصل الثالث: إحصائيات سوق القيم المنقولة
46	I. سوق سندات رأس المال (الأسهم)
52	II. سوق سندات الدين (سندات الاستحقاق)
54	الملاحق

كَلِمَةُ الرَّئِيسِ



وفي هذا الصدد، ستركز لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها جهودها على مدار الأربع سنوات المقبلة على تهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة للسوق المالي الجزائري، من خلال تقديم مبادرات تشاركية ترمي إلى تفعيل الإطار التنظيمي لضمان العرض النوعي والكمي للسوق، تحسين شفافية العمليات وضمان حماية المستثمرين. كما سنعمل أيضا على تسهيل الوصول إلى السوق وجعله أكثر جاذبية، وتعزيز التوعية والتثقيف المالي وكذلك تشجيع الابتكار في المجالات ذات الصلة.

ومن خلال الجمع بين هذه العناصر، نهدف إلى خلق بيئة مواتية للنمو المستدام لسوق القيم المنقولة في الجزائر، مع المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

يوسف بوزنادة

تميزت سنة 2022 باستئناف النشاط بشكل معتبر في سوق القيم المنقولة، مع تطورات ملحوظة في المؤشرات الرئيسية مقارنة بالسنة السابقة، حيث شهدت القيمة السوقية نمواً واعداً، مسجلة زيادة بنسبة 48%. وبالمثل، عرفت القيمة الإجمالية للمعاملات زيادة بنسبة 8%. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدد الطلبات المقدمة في السوق ارتفع بشكل بارز، مسجلاً نمواً بنسبة 35%. في المقابل سجل إجمالي حجم الطلب زيادة كبيرة بنسبة 55%. كما شهد نشاط الرأسمال الاستثماري ديناميكية متنامية مع وجود خمس (05) شركات معتمدة ناشطة، حيث بلغ حجم المساهمات ما يفوق 6,5مليار دينار بما يقابله 152 مساهمة في رأسمال شركات منها 37 سجلت في سنة 2022.

يهدف تقريرنا السنوي هذا، إلى عرض ودراسة الاتجاهات والتطورات التي ميزت سنة 2022 بالتفصيل، مما يتيح نظرة متعمقة لنشاط سوق القيم المنقولة. ولا شك أن استئناف النشاط يعد مؤشراً إيجابياً، لكن يجب دعم هذا الاتجاه بشكل أكبر لتعزيز هذا السوق الذي يتمتع بإمكانات كبيرة لتعبئة الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية، حيث يمكن أن يعطي مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتنويع الاقتصاد الوطني كمصدر إضافي وبديل للتمويل التقليدي.

يمثل إصلاح السوق المالي اليوم حلاً قابلاً للتطبيق من أجل تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الوطني، وبالتالي الاستجابة لإرادة السلطات العمومية، لا سيما الالتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتطوير أسواق المال والبورصة وتقديم بدائل لتمويل الاستثمار.

أهم الأرقام 2022

القيمة السوقية الإجمالية
67 422 829 ألف دج

الشركات المدرجة	التأشيرات	السندات المدرجة 4 في السوق الرئيسي 1 في سوق الشركات الصغيرة و المتوسطة
0	1	
حسابات السندات		الوسطاء في عمليات البورصة
21 287 (من بينهم 20 762 أشخاص طبيعيين)		11
أوامر البيع		أوامر الشراء
2 145 149		2 383 472
عدد المعاملات		
السوق الرئيسي : 203		
سوق الشركات الصغيرة و المتوسطة : 8		
حجم المعاملات		قيمة المعاملات
- السوق الرئيسي: 203 283 سهم		- السوق الرئيسي: 131 956 ألف دج
- سوق الشركات الصغيرة و المتوسطة: 26 500 سهم		- سوق الشركات الصغيرة و المتوسطة: 6 338 ألف دج

الفصل 1

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

- .I عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها..... 6
- .II أبرز الأحداث.....14
- .III مستجدات الإطار القانوني.....17
- .IV التعاون.....18
- .V التكوين.....19
- .VI الوضعية المالية.....20

I. عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

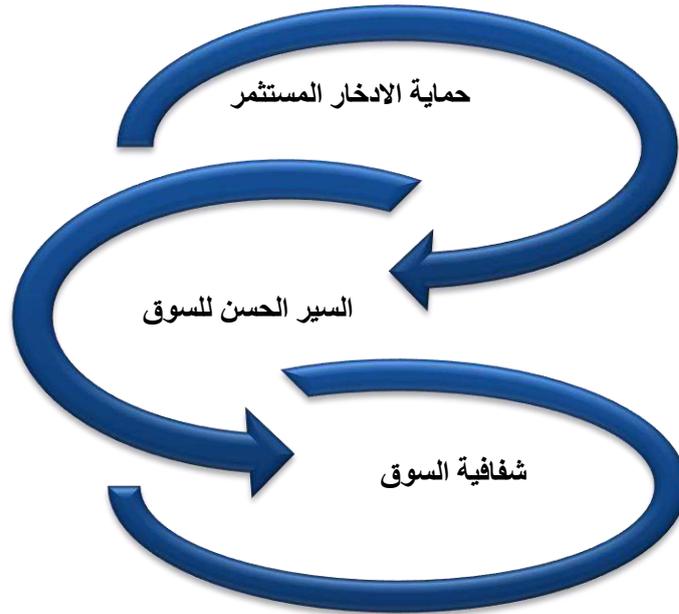
أنشئت اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم المتعلق ببورصة القيم المنقولة، بصفتها السلطة التنظيمية لسوق القيم المنقولة بالجزائر، وهي مستقلة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

1- المهام:

وفقا للمادة 30 من المرسوم التشريعي المذكور أعلاه، تتمثل مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، بالسهر على ما يأتي، بالخصوص:

- حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة أو المنتجات المالية الاخرى؛
- السير الحسن لسوق القيم المنقولة وشفافيتها.

الشكل 1: مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها



2- نطاق التدخل:

تتدخل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، باعتبارها سلطة ضبط سوق القيم المنقولة، بتنظيم متعاملي السوق والمنتجات المالية المتداولة فيه، كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 2: نطاق تدخل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



1 مؤسسات السوق: شركة إدارة بورصة القيم (بورصة الجزائر) والمؤتمن المركزي على السندات (الجزائر للتسوية).

2 مصدري القيم المنقولة سواء العمومية أو الخاصة.

3 مهنيو السوق: الوسطاء في عمليات البورصة، ماسكي الحسابات-حافظي السندات، هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، الرعاة في البورصة، مكاتب التقييم، شركات الرأس مال الاستثماري وشركات تسيير الصناديق الاستثمارية.

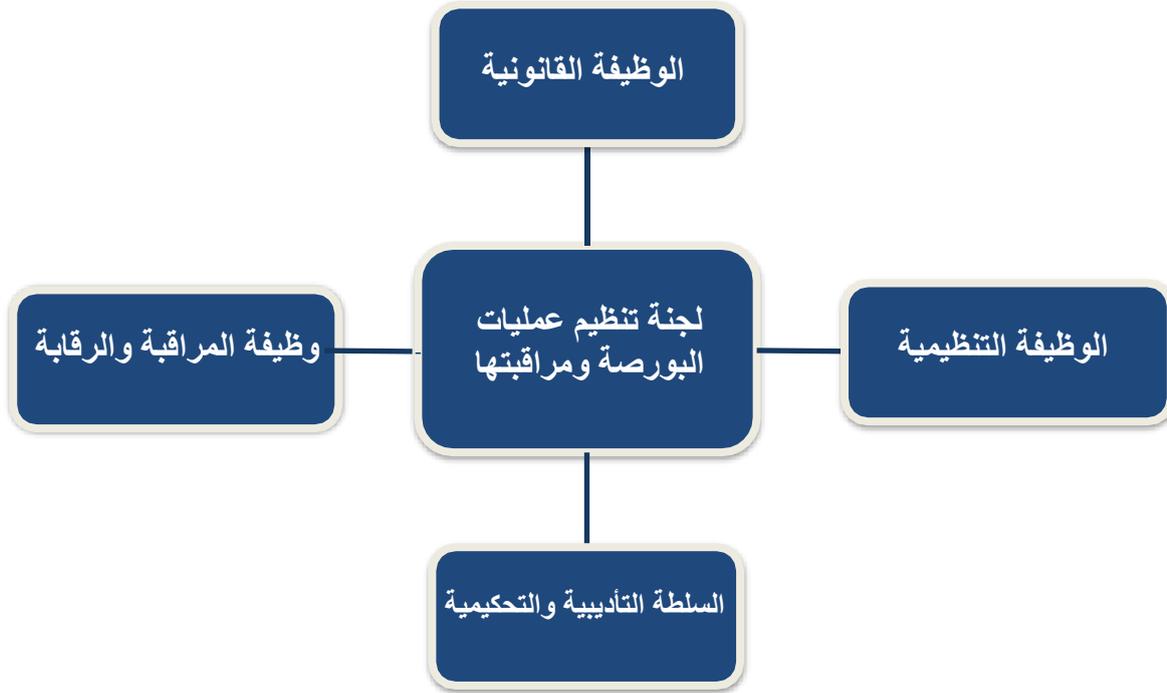
4 المنتجات المالية المصدرة في السوق.

5 مراقبة التبادلات والمعاملات المالية.

3- الصلاحيات:

لتنفيذ مهامها، لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الصلاحيات المذكورة ادناه:

الشكل 3: صلاحيات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



1.3. الوظيفة القانونية:

في إطار هذه المهمة، تصدر اللجنة الإطار التنظيمي الذي يحكم سوق القيم المنقولة، على شكل أنظمة، لوائح وتعليمات تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في عمليات البورصة؛
- اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية التي تطبق عليهم؛
- نطاق مسؤولية الوسطاء ومحتواها والضمانات التي يجب أن يكلفوا لزيائهم؛
- الشروط الخاصة بأهلية الأعوان المرخص لهم بإجراء مفاوضات في مجال البورصة؛
- الإصدارات في أوساط الجمهور؛
- قبول القيم المنقولة للتفاوض بشأنها وشطبها وتعليق تحديد أسعارها؛
- تنظيم عمليات المقاصة؛
- الشروط التي يتفاوض ضمنها حول القيم المنقولة في البورصة ويتم تسليمها؛
- تسيير أوراق القيم المنقولة وسنداتها المقبولة في البورصة؛
- محتوى الشروط الالزامية الواجب ادراجها في عقود التفويضات بين الوسطاء في عمليات البورصة

وزبائنهم؛

- العروض العمومية لشراء قيم منقولة؛
- القيام دوريا بنشر المعلومات التي تخص الشركات المحددة أسعار قيمها.

2.3. الوظيفة التنظيمية:

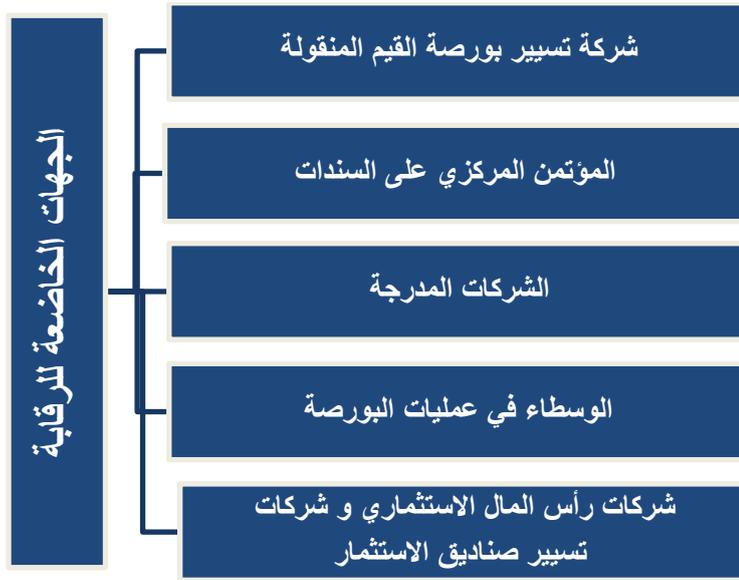
في هذا الإطار، تتولى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

- ضمان إصدار التأشيرات على المذكرات الاعلامية التي تقوم بأعدادها أي شركة أو مؤسسة عمومية تنوي القيام بعملية اللجوء العلني للدخار بمناسبة إصدار أوراق مالية للإدراج في البورصة أو عند القيام بعملية الطرح العام، تأشيرة اللجنة لا تضمن جودة العملية التي تعتزم القيام بها الشركة المصدرة، فهي تضمن فقط أن المعلومات الواردة في المذكرة الاعلامية ذات الصلة، كاملة وكافية لتمكين المستثمر من اتخاذ قرار صائب للاكتتاب في القيم المنقولة؛
- اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة، شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وصناديق التوظيف الجماعي؛
- تأهيل البنوك والمؤسسات المالية الوسطاء في عمليات البورصة، للقيام بمهام تتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات؛
- تسجيل الرعاة في البورصة وكذلك المتداولين المؤهلين للقيام بعمليات التداول على القيم المنقولة؛
- الاعتراف بخبراء تقييم الشركات التي هي موضوع إدراج في البورصة؛
- إبداء الرأي لوزارة المالية في طلبات الترخيص بمزاولة مهنة شركات رأس المال الاستثماري، وشركات إدارة صناديق الاستثمار.

3.3. وظيفة الرقابة والمراقبة:

الهدف الرئيسي لوظيفة الرقابة والمراقبة هو ضمان نزاهة، أمن وشفافية سوق القيم المنقولة. تخضع لرقابة اللجنة كل من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (بورصة الجزائر)، المؤتمن المركزي للسندات (الجزائر للتسوية) وكذلك جميع الفاعلين في السوق.

الشكل 4: الجهات الخاضعة لسلطة لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها



بهدف ضمان تنفيذ هذه الوظيفة، تقوم اللجنة، من خلال مداولات محددة، بإجراء تحقيقات على مستوى الشركات المدرجة، الوسطاء في عمليات البورصة، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، شركات رأس المال الاستثماري وشركات تسيير صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى كل الأشخاص الذين بسبب نشاطهم المهني، يقدمون المساعدة في العمليات على القيم المنقولة أو على المنتجات المالية المدرجة أو تولي تسيير محافظ القيم المنقولة.

علاوة على ذلك، عندما تكون هناك ممارسة مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية، والتي من شأنها الإضرار بحقوق ومصالح المستثمرين في القيم المنقولة، يجوز لرئيس اللجنة إحالة الأمر إلى الجهة القضائية المختصة لإلزام المسؤولين بالالتزام بهذه الأحكام لوضع حد للمخالفة أو إزالة آثارها.

4.3. السلطة التأديبية والتحكيمية:

تنشأ ضمن اللجنة غرفة تأديبية وتحكيمية تكون مختصة في المجال التحكيمي لدراسة أي نزاع تقني ناتج عن تفسير القوانين واللوائح المنظمة لسير البورصة، تتدخل الغرفة فيما يلي:

- بين الوسطاء في عمليات البورصة؛
- بين الوسطاء في عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم؛
- بين الوسطاء في عمليات البورصة والشركات المصدرة للأسهم؛
- بين الوسطاء في عمليات البورصة والأمريين بالسحب في البورصة.

تكون الغرفة المذكورة أعلاه مختصة في المجال التأديبي لدراسة أي إخلال بالواجبات المهنية وأخلاقيات المهنة من جانب الوسطاء في عمليات البورصة وكل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

4- تشكيلة وتنظيم اللجنة:

إن تشكيلة وتنظيم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها محددة بموجب المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم، وكذلك من خلال النصوص التنظيمية للجنة.

1.4. تشكيلة اللجنة:

زيادة على رئيسها الذي يعين بمرسوم رئاسي، تتشكل اللجنة من ستة (06) أعضاء يعينون بقرار من وزير المالية باقتراح من الوزارات والمؤسسات المعنية، حسب كفاءتهم في المجال المالي والاقتصادي، حسب التوزيع التالي:

- قاضٍ يقترحه وزير العدل حافظ الأختام؛
- عضو يقترحه الوزير المكلف بالمالية؛
- أستاذ جامعي يقترحه الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر؛
- عضو مختار من بين المسيرين للأشخاص المعنوية المصدرة للقيم المنقولة؛
- عضو يقترحه المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

1.1.4. الرئيس:

يتولى رئاسة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السيد يوسف بوزنادة الذي تم تعيينه بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 فبراير 2023 لعهدتها أربع (04) سنوات خلفا للسيد عبد الحكيم براح الذي أنهيت مهامه في 31 يناير 2022.

2.1.4. الأعضاء:

طبقا لقرار السيد وزير المالية الصادر بتاريخ 30 أبريل 2022، تتألف اللجنة من الأعضاء الآتية أسمائهم:

- السيد حسن نوي، مستشار بالمحكمة العليا ممثل لوزير العدل حافظ الأختام؛
- السيد حسن بودالي، ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- السيد عثمان لخلف، ممثلا للوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد رضا بوبكر، ممثل محافظ بنك الجزائر؛
- السيد عز الدين زقاي، ممثل مسيري الأشخاص المعنوية المصدرة للقيم المنقولة؛
- السيد محمد البشير بن منصور ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

3.1.4. الغرفة التأديبية والتحكيمية:

طبقا لأحكام المادة 51 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، تتألف هذه الغرفة زيادة عن رئيسها من:

- عضوين (02) منتخبين من بين أعضاء اللجنة طوال مدة انتدابهما؛

- قاضيين (02) يعينهما وزير العدل حافظ الأختام ويتم اختيارهما لكفاءتهما في المجالين الاقتصادي والمالي.
يتولى رئيس اللجنة رئاسة الغرفة.

2.4. تنظيم مصالح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

يحدد تنظيم مصالح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب النظام رقم 2000-03 المؤرخ في 28 سبتمبر 2000 المتضمن تنظيم وسير المصالح الإدارية والتقنية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، حسب المادة 02 من النظام تتشكل هذه المصالح من:

- الأمين العام الذي تلتحق به خلية الاتصال والعلاقات العامة؛

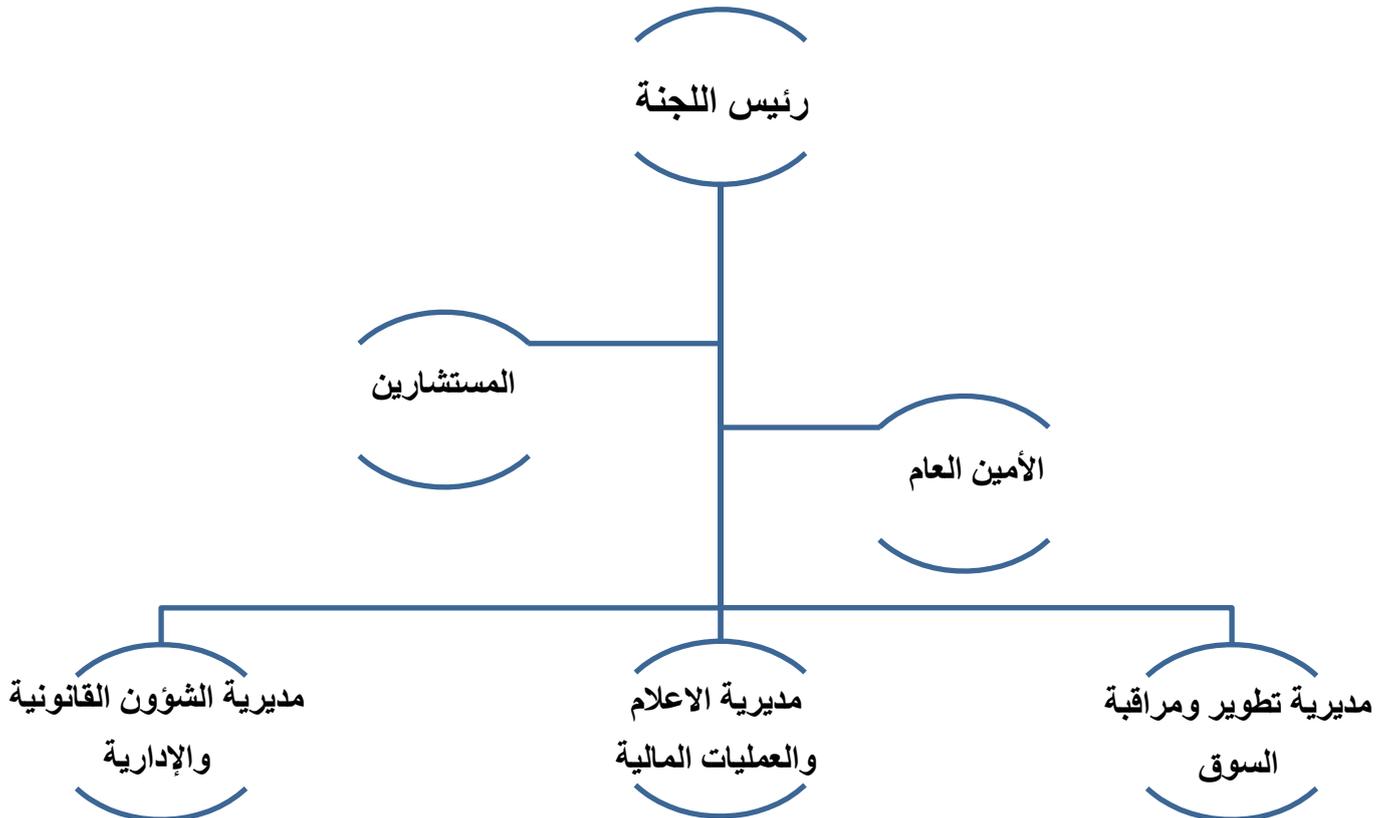
- مستشارين لدى رئيس لجنة؛

- الهياكل التالية:

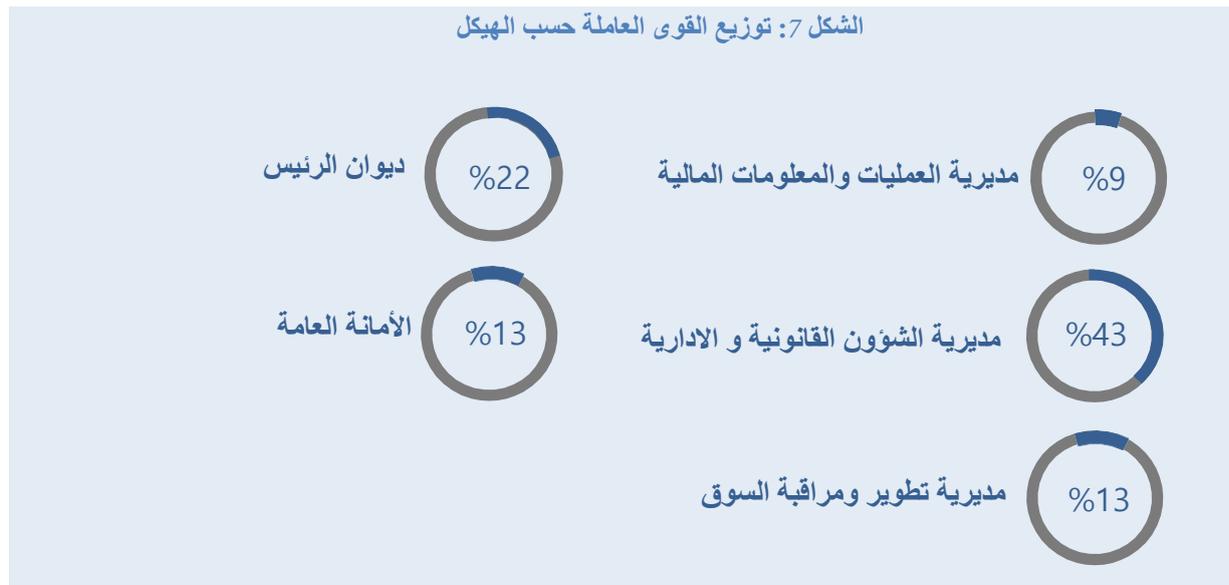
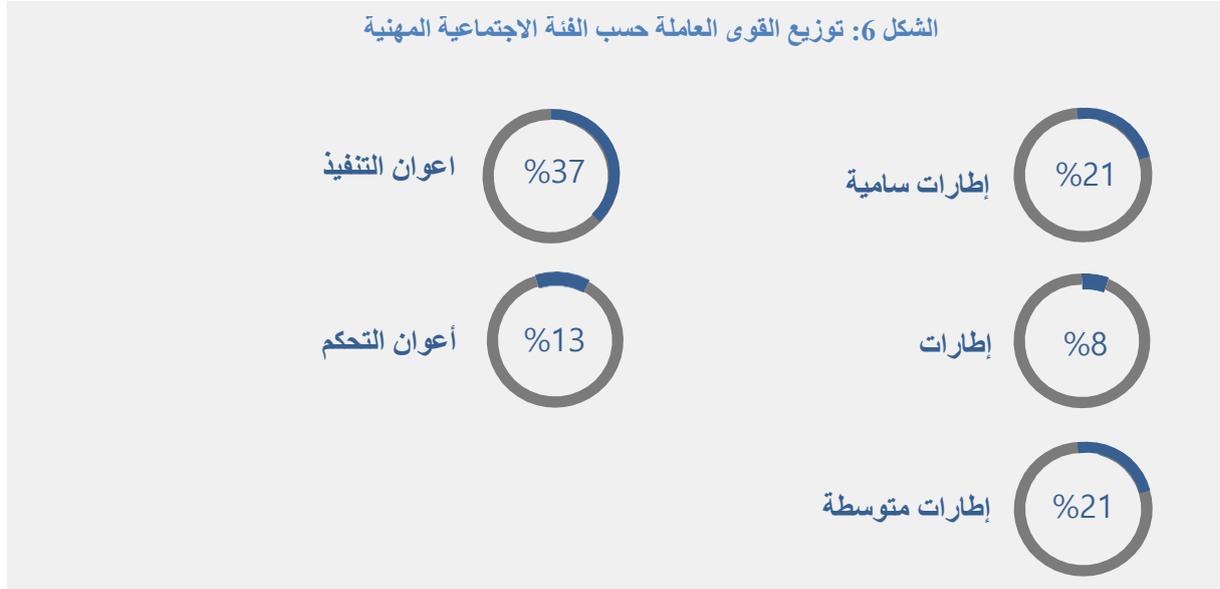
- مديرية تطوير ومراقبة السوق؛
- مديرية الاعلام والعمليات المالية؛
- مديرية الشؤون القانونية والإدارية.

تحدد مهام وصلاحيات المصالح الإدارية والتقنية للجنة بقرار من رئيسها.

الشكل 5: المخطط التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها



إلى غاية 31 ديسمبر 2022، تتكون لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من 23 عامل موزعين على النحو التالي:



5. المجلس العلمي:

على غرار ما يمارس في دول العالم، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها سنة 2013 بإنشاء المجلس العلمي للجنة الذي يهدف إلى:

- إعلام اللجنة ووزارة المالية بشأن التطورات الأكاديمية في المجال المالي؛
- رصد التطورات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والقانونية ومجال الابتكارات المتعلقة بأنشطة اللجنة؛
- اقتراح الابتكارات والتوقعات التي تساهم في حسن عمل السوق؛
- القيام بأعمال بحثية متعلقة باهتمامات اللجنة.

يرأس المجلس العمي أستاذ جامعي أو خبير معترف به، كما يتألف المجلس من خبراء وأساتذة من الجامعات المحلية والأجنبية و كذا أعضاء اللجنة. تضمن اللجنة الأمانة العامة من خلال اقتراح مواضيع، تحضير ورش عمل، ندوات، أو محاضرات.

الهدف من انشاء المجلس هو الاستخدام الأمثل للخبرات المتاحة كي تستفيد منها اللجنة بشكل خاص لتحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بتطوير الأسواق المالية و تداول القيم المنقولة.

II. أبرز الأحداث :

شهدت سنة 2022، شغور منصب رئيس اللجنة، ومن أجل ضمان استمرارية نشاطها قام أعضاؤها، خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2022، باختيار السيد حسن بودالي ، عضو ممثل لوزير المالية، لترأس اجتماعات اللجنة.

أما فيما يتعلق بإدارة الشؤون العامة للجنة، فقد تم تعيين السيد إبراهيم مهبوبي بصفته الأمين العام للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للقيام بهذه المهام.

شهدت سنة 2022 أيضا تعديل تشكيلة اللجنة من خلال تعيين، في شهر نوفمبر، ثلاثة أعضاء جدد ليحلوا محل أعضاء اللجنة الذين انتهت عهدهم.

فيما يلي أبرز الأحداث التي ميزت سنة 2022:

- إقرار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للتعليمية المتعلقة بمعالجة حالات التركة والهبة، والتي تعتبر حتى الآن عمليات مستثناة من نطاق معاملات نظام التداول المعمول به؛
- مشاركة اللجنة في أعمال التقييم التي قامت بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالجزائر.

يناير
2022

- موافقة اللجنة على نشر تحذير بشأن عمليات الاكتتاب في القيم المنقولة الناتجة عن عمليات الاكتتاب العام غير المصرح بها لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

فبراير
2022

- المصادقة على التقرير السنوي لسنة 2021 وإحالته إلى الوزير الأول طبقا للمادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم المتعلق ببورصة القيم المنقولة؛
- انهاء عملية تصفية صندوق دعم الاستثمار للتشغيل وفق الإجراءات القانونية المعمول بها حيث حققت هذه العملية معدل سداد مرضي.

مارس
2022

- اصدار تأشيرة للمذكرة الاعلامية المقدمة من مؤسسي الشركة المسماة غرو دستو، في اطار تأسيس الشركة عن طريق الطرح العام، برأس مال قدره 200.000 الف دج؛
- موافقة اللجنة على تأجيل عملية الاكتتاب في أسهم شركة أس فايف.

أبريل
2022

- توقيع اتفاقية تعاون بين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وهيئة الرقابة المالية المصرية؛
- إطلاق الدفعة التاسعة من الدورة التدريبية لشهادة محترفي الأسواق المالية. ينظم هذا التدريب من قبل معهد التكوين المصرفي ، بالشراكة مع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- مساهمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في مشروع اعداد القانون النقدي والمصرفي.

يونيو
2022

• تعيين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كعضو في الخلية المسؤولة عن تحديد مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في سياق المعاملات الإلكترونية أو باستعمال التكنولوجيا الحديثة.

2022
أغشت

• إلغاء عملية الاكتتاب في أسهم شركة أس فايف.

2022
سبتمبر

• منح ترخيص مؤقت للتأسيس إلى وسيط في عمليات البورصة، المسمى انفاست ماركت؛

• تنظيم مؤتمر حول الابتكار المالي والتكنولوجي بالتعاون مع الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين.

2022
نوفمبر

• مساهمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في المشروع الأولي للقانون التجاري؛
• إطلاق الدفعة الثانية لتخصص ما بعد التدرج في الهندسة المالية، الذي يشكل ثمرة شراكة بين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ومدرسة الدراسات العليا التجارية ومعهد التكوين المصرفي.

2202
ديسمبر

III. مستجدات الإطار القانوني:

على المستوى التشريعي والقانوني المتعلق بسوق القيم المنقولة، تميزت سنة 2022 بما يلي:

- توسيع نطاق نشاط شركات تسيير صناديق الاستثمار وشركات رأس المال الاستثماري، وفقا لأحكام المادة 158 من قانون المالية 2022 المعدل والمتمم لأحكام المادة 01 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 يونيو 2006 المعدل والمتمم من خلال:

- السماح لشركات تسيير صناديق الاستثمار بالقيام بنشاط رأس المال الاستثماري، بموجب تفويض من شركات رأس المال الاستثماري؛
- السماح لشركات تسيير صناديق الاستثمار وشركات رأس المال الاستثماري بإنشاء وتسيير هيئات التوظيف الجماعي لرأس مال المخاطر وصناديق الاستثمار المشتركة المتخصصة.

- استحداث هيئات التوظيف الجماعي بموجب أحكام المادة 163 من قانون المالية لسنة 2022 المعدل للأمر رقم 96-08 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وهي:

1. هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وتشمل:
 - شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير؛
 - الصناديق المشتركة للتوظيف.
2. هيئات التوظيف الجماعي برأسمال المخاطر وتشمل:
 - شركات استثمار برأسمال المخاطر؛
 - الصناديق المشتركة للتوظيف برأسمال المخاطر.
3. الصناديق المشتركة للتوظيف المتخصصة وتشمل:
 - الصناديق المشتركة للتوظيف في العقار؛
 - الصناديق المشتركة للتوظيف في الصكوك؛
 - الصناديق المشتركة للتوظيف في توريق المستحقات.

يتمثل دور هذه الهيئات في جمع الأموال من المستثمرين بهدف استثمارها، وذلك عن طريق توظيفها في القيم المنقولة والمنتجات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة أو غير المدرجة.

- توسيع نطاق نشاط شركات تسيير صناديق الاستثمار وشركات رأس المال الاستثماري من خلال السماح لها بتسيير صناديق الاستثمار الولائية وفقا لأحكام المادة 129 من قانون المالية لسنة 2022؛

- وضع نظام لتوريق الديون المستحقة التي تحتفظ بها البنوك على الشركات إلى أوراق مالية قابلة للتداول كما هو منصوص عليه بأحكام المادة 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022. وتضبط شروط تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، بمقتضى نظام يصدر عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وعن بنك الجزائر.

IV.التعاون:

1- التعاون الوطني:

خلال سنة 2022 تم تعيين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كعضو في خلية تحديد مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في إطار المعاملات الإلكترونية أو استعمال التكنولوجيا الحديثة، عملاً بالقرار الوزاري الصادر في 8 محرم 1444 الموافق 6 أوت 2022، المتعلق بتحديد عدد، تشكيلة، مهام وطرق عمل فرق العمل التقني القطاعي للجنة الفرعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، ساهمت اللجنة بشكل فعال في عمل هذه الخلية من خلال صياغة عدة مقترحات لأحكام تشريعية تهدف إلى:

- تحديد الجهات المختصة في مجال الأصول الافتراضية من خلال تمييز العملات الافتراضية عن غيرها من الأصول الافتراضية؛
- إقامة تعاون بين مختلف السلطات التنظيمية بغرض تحديد الأصول الافتراضية والمستفيدين الحقيقيين؛
- اتخاذ تدابير تصحيحية ضد المخالفين للقانون.

2- التعاون الدولي:

1.2. التعاون في إطار المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (الأيسكو) :

في إطار تبادل المعلومات بين أعضاء منظمة " الأيسكو " الموقعين على مذكرة التفاهم والتعاون، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بإرسال معلومات إلى هيئة نظيرة بناء على طلب صادر عن هذه الأخيرة، وذلك بعد إجراء التحقيقات اللازمة.

2.2. التعاون في إطار اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية:

بمشاركة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها عقد مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية اجتماعه السادس عشر بتاريخ 11 مايو 2022 في مسقط بسلطنة عمان بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء.

وتمحورت أبرز النقاط المسجلة في هذا الاجتماع حول الموافقة على التقرير السنوي للاتحاد المتعلق بأنشطة السنة المالية 2021 ومختلف الأعمال المنجزة أو المخطط لها في إطار المخطط الاستراتيجي 2021-2025.

كما ناقش المجلس المواضيع التالية:

- تنمية الأسواق المالية وقدراتها على التعامل مع المخاطر، استدامتها، سيولتها وديمومتها؛
- التكنولوجيا المالية والمخاطر السيبرانية؛
- تثقيف المستثمرين وتوعيتهم وتعزيز الشمول المالي؛
- بروتوكول التفاهم متعدد الأطراف بين الهيئات التنظيمية الأعضاء في الاتحاد؛
- خطة العمل المتوقعة للاتحاد لعام 2022؛

- إعداد البرنامج التكويني لسنة 2022 الذي يهدف الى دعم تبادل الخبرات والمعارف.

3.2. التعاون في إطار مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

خلال سنة 2022 قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بصفتها سلطة ضبط سوق القيم المنقولة في الجزائر بالمشاركة في عملية تقييم الامتثال التقني لتوصيات مجموعة العمل المالي وفاعلية نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر.

تم إجراء هذا التقييم من قبل خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار التقييم الدوري المتبادل للدول الأعضاء. نتيجة لهذا التقييم حددت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ملاحظات، أخذتها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بعين الاعتبار حيث ستقوم بمعالجتها من خلال وضع التدابير المناسبة.

4.2. التعاون الثنائي:

على هامش أشغال الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة الجزائرية المصرية المنعقدة بالجزائر العاصمة من 26 إلى 30 يونيو 2022، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها و الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز علاقات التعاون بين الهيئتين في مجالات التمويل الإسلامي، التكنولوجيا المالية، البلوكشين، التمويل الجماعي، وكل ما يتعلق بالهندسة المالية والابتكار.

تشكل هذه الاتفاقية خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين الطرفين، و تظهر التزامهما بالتعاون القوي والمستدام، كما أنها ستفتح الطريق أمام فرص جديدة لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات وتدريب إطارات الهيئتين.

V. التكوين:

شكلت سنة 2022 استمرارًا للسنوات السابقة في إطار مواصلة الجهود التكوينية والتدريبية، حيث تتمثل أهم الأنشطة الرئيسية التي أطلقتها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مع شركائها معهد التكوين المصرفي ومدرسة الدراسات التجارية العليا في مايلي:

- تخصص ما بعد التخرج في الهندسة المالية بالشراكة مع مدرسة الدراسات التجارية العليا؛

- تكوين محترفي السوق المالي بالشراكة مع معهد التكوين المصرفي.

وشهدت هذه الدورات التكوينية والتدريبية مشاركة مرشحين من مختلف المؤسسات المالية كالبنوك، شركات التأمين وغيرها، وفي هذا السياق عرفت السنة التكوينية 2022 تخرج:

- الدفعة التاسعة لتكوين محترفي السوق المالي؛

- الدفعة الثانية لتخصص ما بعد التخرج في الهندسة المالية.

الغرض من هذا المخطط التكويني والتدريبي هو تمكين الفاعلين في السوق المالية من التحكم في آليات عمل السوق المالي وكذلك المخاطر المرتبطة به وتطوير مهاراتهم في هذه المجالات.

VI. الوضعية المالية:

تتولى السيدة فراغ حورية بصفتها محافظ حسابات، المراقبة المحاسبية القانونية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وفقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين في 12 أبريل 2021 صالحة لمدة ثلاث 03 سنوات. حيث صرحت في تقريرها السنوي عن مصداقية وشفافية الحسابات المالية للجنة وأنها تعكس صورة صادقة لنتائج العمليات المحاسبية لسنة 2022 وذلك طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها.

يرتكز الإطار التنظيمي الذي يحكم الوظيفة المحاسبية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على محاسبة العمليات المنجزة وفقا للمبادئ العامة التي حددها القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي والمالي المطبق منذ جانفي 2010.

يتم الاعداد الدوري لحسابات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من قبل المصالح الادارية ويتم الموافقة عليها من طرف أعضاء اللجنة بعد فحص تقرير التسيير وتقرير محافظ الحسابات.

وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي الميزانية لسنة 2022 مبلغا قدره 247 125 ألف دينار بزيادة قدرت بـ 2.8% مقارنة بالسنة الماضية أين سجل مبلغ قدره 240 197 ألف دينار. تشكل تكاليف المستخدمين الحصة الرئيسية للنفقات، حيث تمثل 80% من إجمالي استخدامات الميزانية وذلك راجع للطبيعة الإدارية لأنشطة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

تجدر الإشارة أن المصدر الرئيسي لموارد لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها يتمثل في الاعانة المالية التشغيلية الممنوحة من طرف الدولة. بالنسبة للسنة المالية 2022، شكلت هذه الإعانة ما نسبته 97% من إجمالي الموارد المسجلة، حيث يفسر ذلك بعدم كفاية الموارد الناتجة عن أنشطة سوق القيم المنقولة.

للتذكير، فإنّ الإتاوات التي تتقاضاها اللجنة عن أعمالها وخدماتها محددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-170 المؤرخ في 20 ماي 1998 والقرار الوزاري المؤرخ في 02 أوت 1998.

الفصل 2

نشاط سوق القيم المنقولة

- I. النشاط التنظيمي.....22
- II. نشاط الرقابة والمراقبة.....25
- III. نشاط الشركات المدرجة.....26
- IV. نشاط مهنيي السوق.....29

I. النشاط التنظيمي:

في إطار وظيفتها التنظيمية المسندة لها بموجب التشريع الساري المفعول، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها خلال سنة 2022 بما يلي:

1. إصدار التأشيرات:

تطبيقاً لأحكام المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم، أصدرت اللجنة تأشيرتها على المذكرة الإعلامية المتعلقة بتأسيس عن طريق اللجوء العلني للادخار الأول من نوعه لشركة مساهمة تدعى غرو ديستو انوفائشن، ويبلغ عدد الأسهم المصدرة في إطار هذه العملية 200 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 دج لكل سهم.

2. اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة:

رداً على طلب الاعتماد المقدم من شركة المساهمة أنفست ماركت لممارسة نشاط الوساطة في عمليات البورصة بصفتها شركة تجارية، أصدرت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ترخيصاً للتأسيس بتاريخ 29 نوفمبر 2022، صالحاً لمدة عام واحد، وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم 11 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-15 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة و واجباتهم و مراقبتهم.

كما قدم الوسيط في عمليات البورصة بي ان بي باريبا الجزائر، خلال نفس السنة طلباً لشطبه من قائمة الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدين.

للتذكير، يتكون سوق القيم المنقولة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2022 من أحد عشر (11) وسيطاً معتمداً، وهم:

- ستة (06) بنوك عمومية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك الجزائر الخارجي؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك.

- أربعة (04) بنوك خاصة:

- بنك البركة الجزائر؛
- بي ان بي باريبا الجزائر؛
- سوسيتي جينيرال الجزائر؛
- مصرف السلام الجزائر.

- شركة تجارية واحدة (01) : تيل ماركتس.

الشكل 8: قائمة الوسطاء المعتمدين لغاية 31 ديسمبر 2022



3. التسجيل :

طبقا لأحكام المادة 02 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 97-02 المتعلق بشروط تسجيل الأعدان المؤهلين للقيام بتداول القيم المنقولة في البورصة، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بما يلي:

- تسجيل متداول جديد لصالح بنك البركة الجزائري بتاريخ 3 مارس 2022؛
 - شطب متداول لدى الوسيط بي ان بي باريبا الجزائر بتاريخ 15 فيفري 2022 بطلب من الوسيط؛
 - شطب متداول لدى الوسيط بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 3 جويلية 2022 بطلب من الوسيط.
- تطبيقا لأحكام المادة 07 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 15-01 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم، فصلت اللجنة بتاريخ 26 أكتوبر 2022 إيجابيا على طلب تسجيل المسؤول عن الامتثال المقدم من قبل الوسيط بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022، لم يرد إلى اللجنة أي طلب يتعلق بتسجيل رعاة في البورصة.

تضم قائمة الرعاة في البورصة المسجلين لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها إلى غاية 31 ديسمبر 2022 ثلاثة عشر (13) راع موزعين على النحو التالي:

- أحد عشر (11) وسيطاً المعتمدين المسجلين تلقائياً؛
- شركتان (02) للاستشارة، وهما على التوالي، شركة المساهمة أر أم جي سي وشركة جرانت ثورنتون الجزائر.

4. التأهيل :

خلال سنة 2022، لم يرد إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها أي طلب تأهيل لممارسة نشاط ماسك الحسابات-حافظ السندات.

يضم سوق القيم المنقولة في الجزائر تسعة (09) ماسكي حسابات-حافظي السندات مؤهلين من طرف اللجنة، وهم:

ستة (06) بنوك عمومية :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك الجزائر الخارجي؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك.

ثلاثة (03) بنوك خاصة:

- بنك البركة الجزائر؛
- بي إن بي باريبا الجزائر؛
- مصرف السلام الجزائر.

وفقاً للمادة 05 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها رقم 03-02 المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات، تم خلال نفس السنة تأهيل ثلاثة (03) مسؤولين جدد لصالح ماسكي حسابات-حافظي السندات، وهم:

- مسؤول (01) لصالح ماسك الحسابات-حافظ السندات للوسيط بي أن بي باريبا الجزائر بتاريخ 20 فبراير 2022؛
- مسؤولان اثنان (02) لصالح ماسك الحسابات-حافظ السندات للوسيط بنك الجزائر الخارجي بتاريخ 7 يوليو 2022.

الجدول 1: توزيع المتداولين المسجلين و مسؤولي ماسكي الحسابات- حافظي السندات إلى غاية 31 ديسمبر 2022		
مسؤولي ماسكي الحسابات-حافظي السندات	المتداولين المسجلين	المؤسسة
02	01	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
04	02	بنك الجزائر الخارجي
02	03	البنك الوطني الجزائري
01	02	بنك التنمية المحلية
02	02	القرض الشعبي الجزائري
05	03	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
01	00	بي إن بي باريبا الجزائر
00	02	سوسيتي جينيرال الجزائر
00	00	تيل ماركيتس
01	01	مصرف السلام الجزائر
01	01	بنك البركة الجزائر
19	17	المجموع

II. نشاط الرقابة والمراقبة:

1. سير التداولات في البورصة :

شهد سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة تعليق تداول أسهم شركة "اوام انفست" خلال الفترة الممتدة من 18 أكتوبر 2022 إلى غاية 10 نوفمبر 2022، استؤنفت التداولات بشكل طبيعي ابتداء من 13 نوفمبر 2022.

2. امتثال الوسطاء :

طبقا لأحكام المادة 02 من تعليمية لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 04-16 المؤرخة في 18 ديسمبر 2016 المتعلقة بوظائف وشروط تأهيل وتسجيل مسؤول الامتثال لدى الوسطاء في عمليات البورصة، قامت اللجنة بدراسة التقارير المتعلقة بالامتثال للأحكام التنظيمية الواجبة التطبيق.

كشفت دراسة هذه التقارير على مايلي:

- عدم إرسال أحد الوسطاء في عمليات البورصة لتقرير الامتثال وهوما يتعارض مع أحكام التعليمية المذكورة؛
- وجود نقائص تتعلق بالتنظيم الداخلي لهياكل الوسطاء في عمليات البورصة، لا سيما فيما يتعلق باستقلاليتها؛
- عدم كفاية الموارد البشرية والتقنية، وخاصة فيما يتعلق بمعدات ووسائل تكنولوجيا المعلومات؛
- نقائص مرتبطة بإجراءات العمل، لا سيما فيما يتعلق بكشف وإدارة تضارب المصالح، ومحاسبة القيم المنقولة، وأنظمة الرقابة الداخلية.

3. التحقيقات :

لم تشهد سنة 2022 أي مداولات خاصة من قبل اللجنة تخص إجراء تحقيقات على مستوى الجهات الخاضعة لسلطة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

III. نشاط الشركات المدرجة :

1. إيداع ونشر القوائم المالية :

فيما يتعلق بالامتنثال للأحكام المنصوص عليها في نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 02 - 2000 المؤرخ في 26 يونيو 2000، المتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة، تم بموجب نشاط سنة 2022 معاينة ما يلي:

- احترام الأجال القانونية لإيداع التقرير السنوي المتضمن البيانات المالية وتقارير محافظي الحسابات على مستوى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من قبل الشركات بيوفارم، أليانس للتأمينات وشركة أوام إنفست. كما قامت هذه الشركات بنشر بياناتها عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها؛
- عدم احترام الأجال القانونية لإيداع التقرير السنوي ونشر دعوة انعقاد وحضور الجمعية العامة للمساهمين من قبل شركة سلسلة فنادق الأوراسي، كما سجل تأخر في تعديل موعد انعقاد جمعيتها العامة، حيث قامت بنشر بيان صحفي فقط على موقعها الإلكتروني دون إخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- عدم احترام الأجال القانونية لنشر البيان الصحفي المتعلق بتأجيل انعقاد الجمعية العامة العادية لمجمع صيدال؛
- تسجيل عدم تناسق في التقرير السنوي لشركة أوام إنفست، حيث تم إخطار الشركة المعنية على الفور لتصحيحه، أين تم تلقي نسخة معدلة جديدة؛
- احترام الأجال القانونية لإيداع ونشر تقارير التسيير النصف سنوية المتضمنة البيانات المحاسبية لسنة 2022 من قبل الشركتين بيوفارم و أليانس للتأمينات، أما شركة أوام إنفست، شركة سلسلة فنادق الأوراسي وشركة صيدال فقد تحصلوا على تمديد آجال الإيداع والنشر من طرف اللجنة، وذلك على التوالي، عشرين (20) يومًا، خمسة وأربعين (45) يومًا وشهرين (02) ؛
في هذا الإطار فقد تم احترام آجال التمديد من قبل شركة أوام إنفست فقط، ولكن بالنسبة للشركتين المتبقيتين فقد قامتا بإيداع ونشر التقارير النصف سنوية قبل نهاية سنة 2022؛
- عدم التزام كل من شركة أوام إنفست ومجمع صيدال بنشر البيانات المحاسبية النصف سنوية عبر الصحافة؛
- انعقاد الجمعيات العامة خلال سنة 2022 المتعلقة بالسنة المالية 2021 وفقا للتشريع المعمول به.

2. انعقاد الجمعيات العامة العادية :

فيما يتعلق باحترام الأجل القانونية لانعقاد الجمعيات العامة العادية لمساهمي الشركات المدرجة للسنة المالية 2022، فقد التزمت جميع الشركات بهذه الأجل، باستثناء مجمع صيدال الذي تقدم بطلب تأجيل انعقاد الجمعية العامة العادية لمدة (3) أشهر ابتداء من 30 يونيو 2023 مرجعا ذلك لظروف استثنائية، تتعلق لا سيما بإعادة تشكيل مجلس الإدارة وعدم الانتهاء من إنجاز أعمال نهاية السنة المحاسبية لسنة 2022. تجدر الإشارة أن محكمة الدار البيضاء رخصت لهذا التأجيل بتاريخ 7 يونيو 2023، وذلك وفقا لأحكام القانون التجاري.

يبين الجدول أدناه مواعيد انعقاد الجمعيات العامة العادية لمساهمي الشركات المدرجة:

الجدول 2: مواعيد انعقاد الجمعيات العامة العادية للمساهمين	
الشركات المدرجة	تاريخ عقد الاجتماعات
سلسلة فنادق الأوراسي	7 يونيو 2023
بيوفارم	22 يونيو 2023
أليانس للتأمينات	22 يونيو 2023
أوام إنفست	25 يونيو 2023
مجمع صيدال	تأجيل

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم نشر إشعارات انعقاد الجمعيات العامة من طرف مجالس الإدارة في الصحف اليومية وكذا على المواقع الإلكترونية الخاصة بها وفقا للتنظيم الساري.

تبين من دراسة محاضر الجمعيات العامة العادية المذكورة ما يلي:

- امتثال أشغال الجمعيات العامة للأحكام القانونية التي تحكم النصاب القانوني والتنظيم والمشاركة في جمعيات المساهمين؛
- موافقة الجمعيات العامة على الحسابات الاجتماعية المصادق عليها من طرف محافظي الحسابات.

3. توزيع الأرباح والمؤشرات الرئيسية :

خلال سنة 2023، من بين الشركات الخمس (05) المدرجة في البورصة، قامت فقط ثلاث (03) منها، وهي بيوفارم، أليانس للتأمينات وأوام إنفست، بتوزيع الأرباح على النحو التالي:

- شركة بيوفارم: بعد تحقيقها لنتيجة ايجابية سنة 2022 بقيمة 8 431 381 ألف دج، قررت الشركة توزيع أرباح قدرها 134 دج للسهم الواحد، بانخفاض قدره 31% مقارنة بالسنة السابقة، علما أن سعر سهمها في 31 ديسمبر 2022 بلغ 2 123 دج مقابل 1 302 دج في 31 ديسمبر 2021؛
- شركة أليانس للتأمينات: حققت الشركة خلال سنة 2022 نتيجة إيجابية قدرها 542 973 ألف دج، حيث قامت نهاية سنة 2022 بتوزيع أرباحا بقيمة 35 دج للسهم الواحد بنفس المبلغ الموزع في السنة السابقة، علما أن سعر السهم في 31 ديسمبر 2022 بلغ 403 دج مقابل 300 دج نهاية سنة 2021؛

- شركة أوام إنفست: حققت الشركة نتيجة إيجابية بلغت 25 105 ألف دينار جزائري خلال سنة 2022، وقررت الجمعية العامة توزيع أرباح بقيمة 2,6 دج للسهم الواحد، أي بارتفاع بنسبة 11% مقارنة بسنة 2021. وبلغ سعر السهم في نهاية سنة 2022 قيمة 267 دج مقابل 490 دج في نفس الفترة في السنة السابقة.

وفيما يلي ملخص للأرباح الموزعة من قبل هذه الشركات مع نسب العائد لكل منها:

الجدول 3: توزيعات الأرباح عن السنتين الماليتين 2021 و2022				
2022		2021		الشركات المدرجة
العائد (%)	المبلغ (دج)	العائد (%)	المبلغ (دج)	
6,31%	134	13,44%	175	بيوفارم
8,68%	35	11,66%	35	أليانس للتأمينات
0,97%	2,60	0,46%	2,30	آوام إنفست

تجدر الإشارة إلى أن شركة سلسلة فنادق الأوراسي لم تقم بتوزيع أرباح عن السنة المالية 2022، رغم تحقيقها نتيجة إيجابية.

يبين الجدول أدناه المؤشرات المالية للشركات المدرجة:

الجدول 4: المؤشرات المالية لمصدري القيم المنقولة (بالدينار الجزائري)

الشركة المدرجة	السنة	إجمالي الأصول	رقم الأعمال	القيمة المضافة	صافي الربح
صيدال	2022	*	*	*	*
	2021	44 811 486	10 211 440	5 142 300	48 694
سلسلة فنادق الأوراسي	2022	9 596 415	1 976 713	1 443 523	37 920
	2021	9 489 964	1 040 204	679 982	506 920-
أليانس للتأمينات	2022	13 380 049	4 011 158	2 641 190	542 973
	2021	12 125 549	3 686 092	2 223 875	502 604
بيوفارم	2022	82 694 415	83 817 837	17 790 968	8 431 380
	2021	79 559 065	82 139 497	15 515 882	7 814 272
آوام إنفست	2022	889 558	73 222	55 982	25 105
	2021	867 449	77 026	54 356	22 223

*أجل مجمع صيدال انعقاد الجمعية العامة للمساهمين إلى ديسمبر من العام الحالي (2023) بعد الترخيص الصادر من محكمة الدار البيضاء.

4. معلومات مالية أخرى :

1.4. تصفية حساب السيولة الخاص بشركة بيوفارم :

وفقاً لأحكام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها الصادرة بتاريخ 30 يناير 2019 المتعلقة بآليات الإشراف على عقد السيولة المدعم ببرنامج شراء الشركة لأسهمها الخاصة بهدف تنظيم أسعارها في سوق القيم المنقولة، قامت شركة بيوفارم بتصفية ما تبقى من حساب السيولة الخاص بها المتعلق بعقد السيولة الموقع بينها وبين الوسيط بنك بي أن بي باريبا الجزائر والذي انتهى أجله في 18 ديسمبر 2020، وذلك من خلال طرح الأسهم المعاد شراؤها بموجب هذا العقد. تجدر الإشارة أن حساب السيولة يظهر رصيداً قدره 1392 سهم.

في هذا الصدد، تم اخطار هذا القرار من قبل المصدر المعني إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها في 19 مايو 2022، مع إعلان للجمهور في 24 مايو 2022.

2.4. إلغاء عملية الاكتتاب من قبل شركة المساهمة أس فايف :

بعد حصول شركة أس فايف على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها رقم 01-2021 بتاريخ 15 ديسمبر 2021، قدمت الشركة طلباً يتضمن تأجيل عملية الاكتتاب في الأسهم الجديدة الذي كان مخططاً له مبدئياً في الفترة من 27 فبراير إلى 28 أبريل 2022 ، وهو الطلب الذي فصلت فيه اللجنة إيجابياً بمنح الشركة تأجيل إلى غاية نهاية سبتمبر 2022.

بعد انتهاء فترة التأجيل، قررت شركة أس فايف إلغاء عملية الاكتتاب، تم اخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها بقرارها بموجب مراسلة بتاريخ 17 أكتوبر 2022.

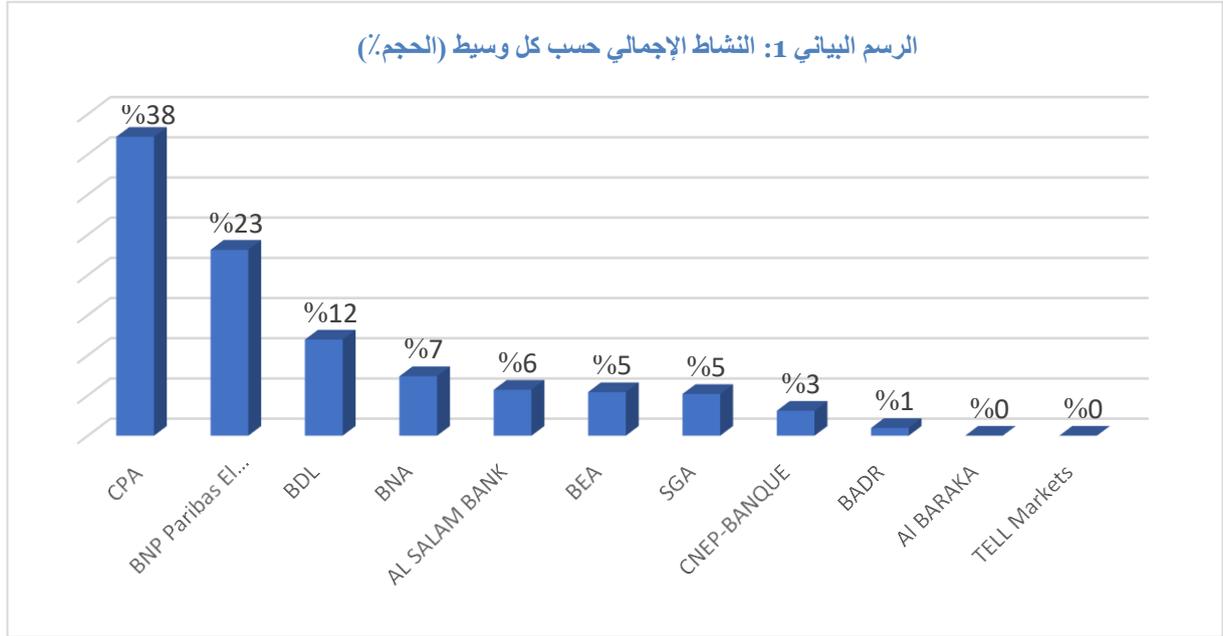
IV. نشاط مهني السوق :

1. نشاط الوسطاء في عمليات البورصة :

1.1. النشاط الإجمالي :

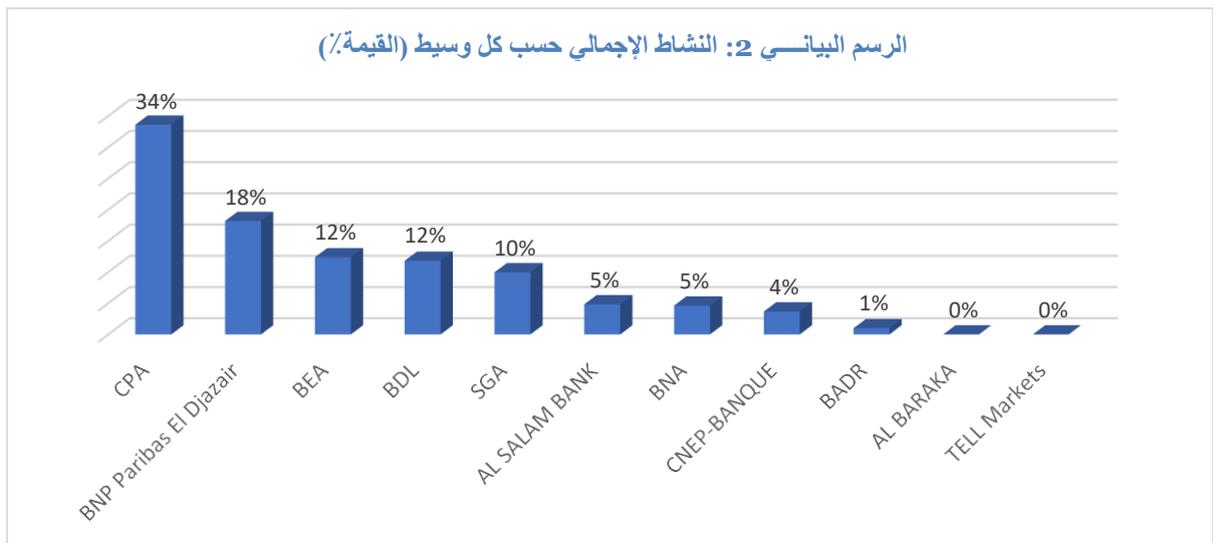
بلغ إجمالي حجم القيم المنقولة المتداولة من قبل الشركات المدرجة في السوق الرئيسية وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى 31 ديسمبر 2022 ما يعادل 229 783 سند مقابل 244 465 سند السنة السابقة، مسجلاً انخفاض قدره 6% أما من ناحية القيمة المتداولة فقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً بنسبة 8,12%، لتنتقل من 127 908 ألف دج سنة 2021 إلى 138 294 ألف دينار سنة 2022.

يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل وسيط في الحجم الإجمالي للسندات المتداولة في السوق لسنة 2022:



يوضح الرسم البياني أعلاه أن 61% من حجم السندات المتداولة في السوق تم تنفيذها من طرف وسيطين في عمليات البورصة وهما على التوالي القرض الشعبي الجزائري بنسبة 38% وبي أن بي باريبا الجزائر بنسبة 23%. تجدر الإشارة أن الوسيط "القرض الشعبي الجزائري" احتل المركز الأول للسنة الثانية على التوالي، كما شهدت سنة 2022 غياب كلي عن النشاط للوسيطين بنك البركة الجزائر و تيل ماركتس.

يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل وسيط في القيمة الإجمالية للسندات المتداولة في السوق خلال سنة 2022.



بالإضافة إلى هيمنتها على النشاط الإجمالي ، حقق كل من الوسيطين القرض الشعبي الجزائري وبي أن بي باريبا الجزائر لوحدهما 52 % من إجمالي حجم التداولات، وبذلك سيطرا على نشاط التداول من حيث القيمة كذلك.

2.1. نشاط التداول :

بلغ إجمالي التداولات بين بيع وشراء السندات في السوق في سنة 2022 مبلغاً إجمالياً قدره 138 294 ألف دينار، أي ما يعادل 229 783 سند.

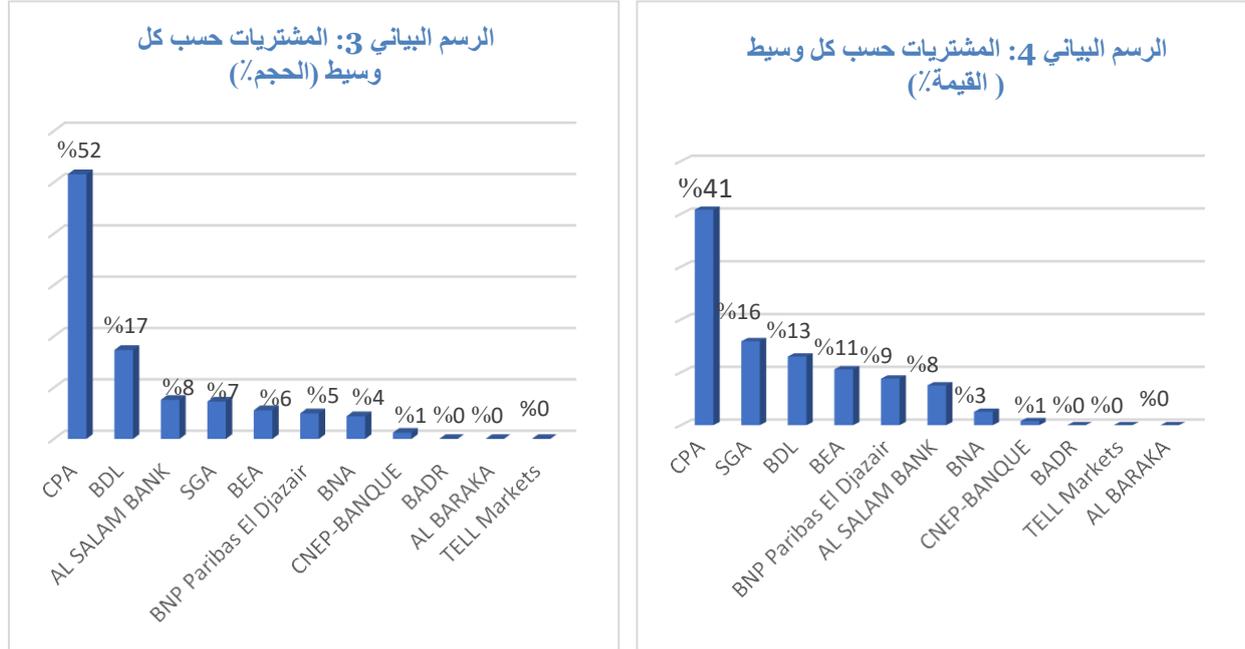
1.2.1. نشاط الشراء في السوق:

يمثل الجدول التالي بالتفصيل حصة كل وسيط من حيث حجم وقيمة شراء السندات خلال سنة 2022.

الجدول 5: نشاط شراء السندات من حيث الحجم والقيمة حسب كل وسيط

الوسطاء في عمليات البورصة	الحجم (السندات)	القيمة (ألف دج)
القرض الشعبي الجزائري	118 492	56 453
بنك التنمية المحلية	39 833	17 983
مصرف السلام الجزائر	17 491	10 438
سوسيتي جنرال الجزائر	16 732	22 004
بنك الجزائر الخارجي	12 830	14 629
بي إن بي باريبا الجزائر	11 454	12 207
البنك الوطني الجزائري	10 163	3 518
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2 788	1 063
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	0	0
تيل ماركيتس	0	0
بنك البركة الجزائر	0	0
المجموع	229 783	138 294

توضح الرسوم البيانية التالية حصة كل وسيط في عمليات البورصة من إجمالي مشتريات السندات من حيث الحجم والقيمة خلال سنة 2022:



يهيمن الوسيطين القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية المحلية على نشاط شراء السندات من حيث الحجم في السوق خلال سنة 2022 وذلك بتسجيلهما 69% من الحجم الإجمالي لعمليات الشراء، علماً أن القرض الشعبي الجزائري لوحده حقق حصة 52%.

أما بالنسبة لنشاط الشراء المعبر عنه بالقيمة، فهو مقسم بين ثلاثة (3) وسطاء في عمليات البورصة بحصة 70%، وهم القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جينيرال الجزائر وبنك التنمية المحلية.

تجدر الإشارة إلى أن الوسيط القرض الشعبي الجزائري لوحده سجل ما يعادل 41% من هذه التداولات بما يعادل 56 453 ألف دينار جزائري.

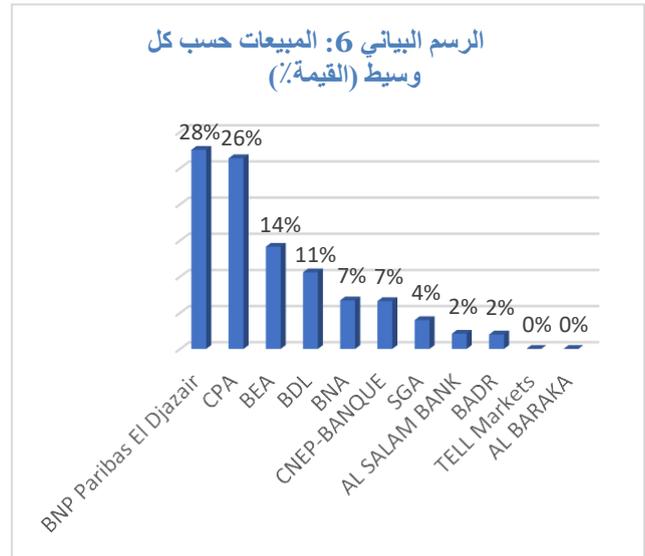
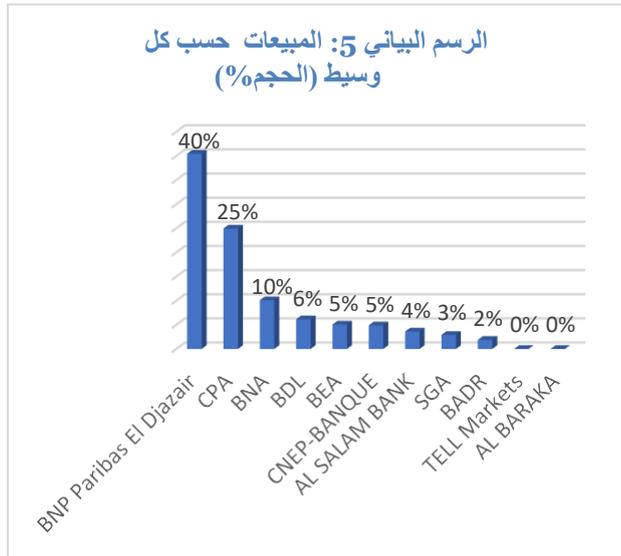
2.2.1. نشاط البيع في السوق :

يوضح الجدول التالي نشاط بيع السندات من حيث الحجم والقيمة حسب كل وسيط في عمليات البورصة خلال سنة 2022:

الجدول 6: نشاط بيع السندات من حيث الحجم والقيمة حسب كل وسيط

الوسطاء في عمليات البورصة	الحجم (السندات)	من حيث القيمة (ألف دج)
بي إن بي باريبا الجزائر	92 935	38 059
القرض الشعبي الجزائري	57 327	36 459
البنك الوطني الجزائري	23 200	9 283
بنك التنمية المحلية	14 138	14 649
بنك الجزائر الخارجي	11 636	19 543
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك	11 229	9 132
مصرف السلام الجزائر	8 312	2 905
سوسيتي جنرال الجزائر	6 676	5 507
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	4 330	2 755
تيل ماركتس	0	0
بنك البركة الجزائر	0	0
المجموع	229 783	138 294

توضح الرسوم البيانية التالية حصة كل وسيط في عمليات البورصة من إجمالي مبيعات السندات من حيث الحجم والقيمة خلال سنة 2022:



يبين تحليل الرسوم البيانية أعلاه على هيمنة الوسيطين في بي إن بي باريبا الجزائر والقرض الشعبي الجزائري على نشاط المبيعات من حيث الحجم بنسبة 65% محرزين نسبة 40% و 25% على التوالي، أما الـ 35% المتبقية فيتقاسمها نسبيا السبعة وسطاء المتبقين.

بالإضافة إلى هيمنتهم على نشاط البيع من حيث الحجم، فإن الوسيطين القرض الشعبي الجزائري وبي أن بي باريبا الجزائر يهيمنان كذلك على نشاط البيع من حيث القيمة بنسبة 54% من القيمة الاجمالية.

3.1. نشاط التداول للحساب الخاص :

1.3.1. نشاط العمليات ذات مقابل :

طبقا لأحكام المادة 122 من نظام اللجنة رقم 97-03 المعدل والمتمم المتعلق ببورصة القيم المنقولة، تتمثل العملية ذات مقابل بالنسبة لوسيط في عمليات البورصة في شراء أو بيع سندات لحسابه الخاص و لا يمكن أن تتم إلا ردا على أمر معبر عنه في سند التسعرة.

خلال سنة 2022، تم تنفيذ عمليات التبادل التي تندرج ضمن هذا الإطار حصرياً من قبل الوسيط القرض الشعبي الجزائري بشراء 60 001 سهم، مقابل بيع 8 000 سهم.

2.3.1. تنشيط السوق :

يمكن للشركات التي تكون أسهمها مقبولة في التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة شراء أسهمها في البورصة بهدف تنظيم سعرها وفقا لما نصت عليه المادة 715 مكرر من القانون التجاري. في هذا السياق، أنشئ بموجب المادة رقم 127 من نظام اللجنة المذكور أعلاه، عقد السيولة والذي يبرم بين الشركة المصدرة والوسيط في عمليات البورصة. خلال سنة 2022، لم يتم إبرام أي عقد سيولة على الأسهم المدرجة، بالرغم من تسجيل اختلال بين العرض والطلب في البورصة على بعض الأسهم.

2. نشاط مسك الحسابات- حفظ السندات:

يتمثل نشاط مسك الحسابات- حفظ السندات طبقا لما ينص عليه نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03-02 المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات في تسجيل السندات باسم صاحبها في الحساب، من جهة، أي الإقرار بحقوق صاحب السندات على هذه السندات، ومن جهة أخرى حفظ الأرصدة بالسندات المطابقة حسب كفيات خاصة بكل اصدار للسندات.

1.2. حسابات السندات:

وفقا للمادة 09 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03-02 المذكور أعلاه، يقوم ماسك الحسابات- حافظ السندات بإعداد اتفاقية فتح الحساب مع مصدر الأوامر قبل أي ادراج للسندات في دفاتر الحسابات.

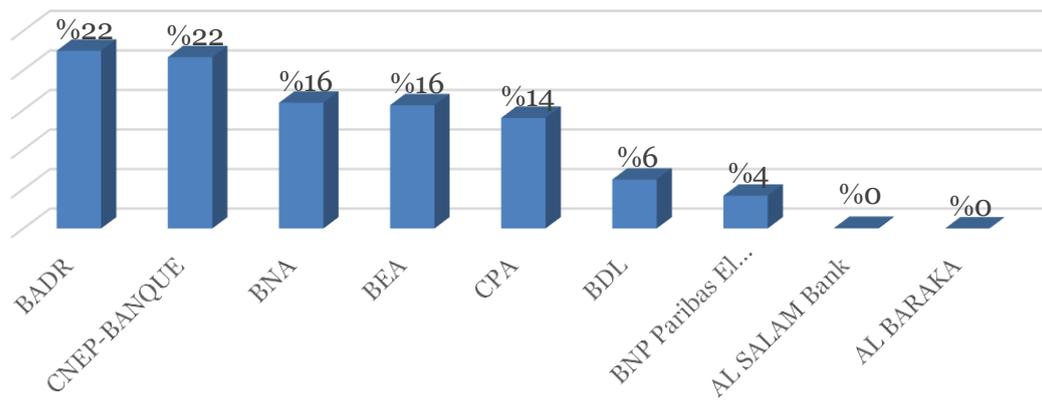
يوضح الجدول أدناه توزيع حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات إلى غاية 31 ديسمبر 2022:

الجدول 7: توزيع حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات إلى غاية 31 ديسمبر 2022

حسابات الأشخاص الطبيعيين	حسابات السندات	ماسكي الحسابات-حافظي السندات
4 719	4 785	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
4 573	4 610	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
3 290	3 382	البنك الوطني الجزائري
3 082	3 318	بنك الجزائر الخارجي
2 942	2 976	القرض الشعبي الجزائري
1 273	1 318	بنك التنمية المحلية
868	881	بي إن بي باريبا الجزائر
15	17	مصرف السلام الجزائر
0	0	بنك البركة الجزائر
20 762	21 287	المجموع

بلغ عدد حسابات السندات لدى ماسكي الحسابات-حافظي السندات المؤهلين إلى غاية 31 ديسمبر 2022، 21 287 حسابا، بما في ذلك الحسابات من دون رصيد، مقابل 21 524 حسابا في نفس الفترة من السنة السابقة، أي بانخفاض طفيف قدره 1%، تجدر الإشارة إلى أن الغالبية الكبرى لهذه الحسابات مملوكة من طرف أشخاص طبيعيين بنسبة 98%.

الرسم البياني 07: توزيع حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات (%)



تجدر الإشارة أيضا، أن الوسيطين في عمليات البورصة تيل ماركس وسوسيتي جينيرال الجزائر ليسوا مسجلين بين ماسكي الحسابات-حافظي السندات المؤهلين من طرف اللجنة، حيث تم توكيل كل من القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري لتولي عملية مسك حسابات وحفظ سندات زبائن هذين الوسيطين.

2.2. توزيع محفظة الأسهم المسجلة في حسابات السندات :

يوضح الجدول أدناه توزيع محفظة الأسهم على ماسكي الحسابات-حافظي السندات المؤهلين حسب طبيعة المالكين:

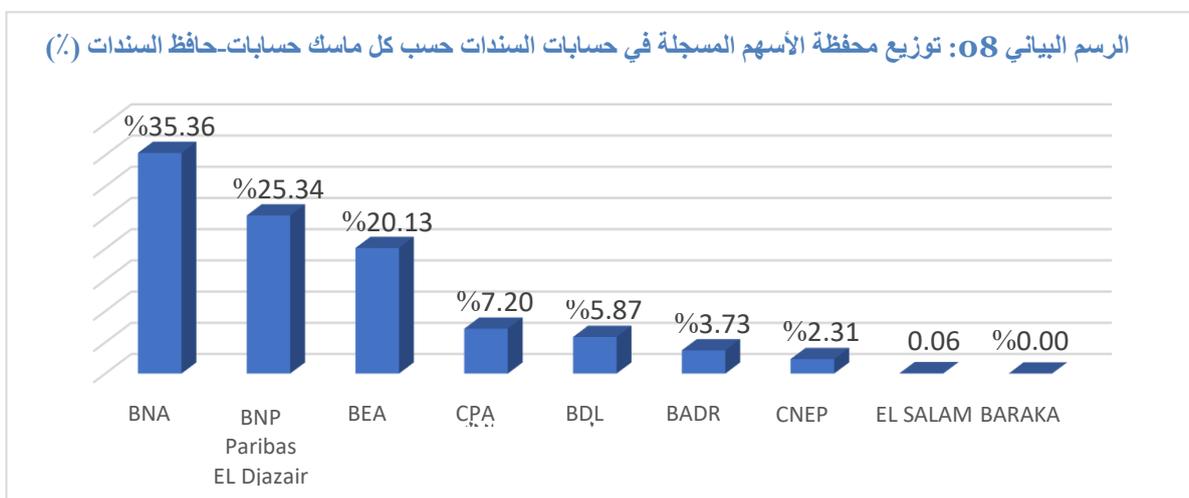
الجدول 8: توزيع الأسهم المسجلة في حسابات السندات

المجموع	الوسطاء في عمليات البورصة	هيئات التوظيف الجماعي	العملاء	ماسكي الحسابات-حافظي السندات
1 520 490	87 120	64 881	1 368 489	بنك التنمية المحلية
965 394	-	-	965 394	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
5 213 762	696 051	-	4 517 711	بنك الجزائر الخارجي
9 160 205	400	-	9 159 805	البنك الوطني الجزائري
6 565 149	-	-	6 565 149	بي إن بي باريبا الجزائر
603 283	93 866	-	509 417	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
1 865 542	426 636	-	1 438 906	القرض الشعبي الجزائري
-	-	-	-	بنك البركة الجزائر
15 370	-	-	15 370	مصرف السلام الجزائر
25 909 195	1 304 073	64 881	24 540 241	المجموع

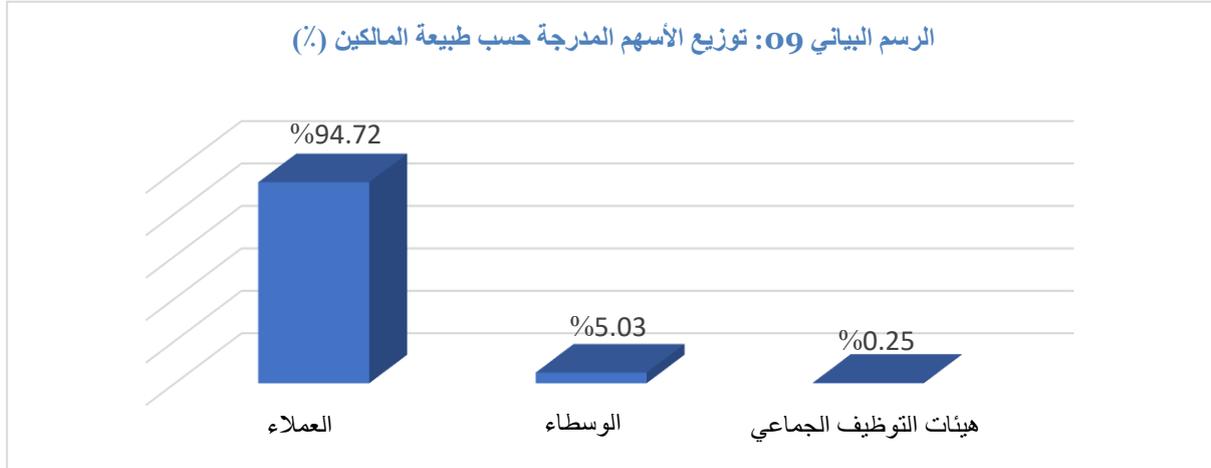
بلغ إجمالي محفظة الأسهم المسجلة لغاية 31 ديسمبر 2022 ما يعادل 25 909 195 سهما مقابل 27 914 542 سهماً في نفس الفترة من سنة 2021 بانخفاض قدره 7%، و ذلك راجع إلى:

- توريق الأسهم المملوكة لحساب الدولة في شركة سلسلة فنادق الأوراسي، بعد قرار مجمع فندقية، سياحة وحمائم معدنية بتكليف شركة سلسلة فنادق الأوراسي بالتسيير المباشر لأسهمها (خارج حساب السندات). للتذكير، فإن شركة سلسلة فنادق الأوراسي مؤهلة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لمسك حساب السندات للأسهم التي أصدرتها؛
- زيادة رأس مال شركة " أوأم إنفست " من خلال إعادة تقييم الأصول وإصدار أسهم جديدة.

يبين الرسم البياني أدناه توزيع محفظة الأسهم المسجلة في حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات:



يتضح من الرسم البياني أعلاه، أن نسبة 81 % من الأسهم المتداولة مسجلة لدى ثلاث (03) ماسكي الحسابات-حافظي السندات التاليين: البنك الوطني الجزائري، بي أن بي باريبا الجزائر و بنك الخارجي الجزائري بنسبة 35%، 25% و 20% على التوالي، فيما تتوزع الـ 19% المتبقية بين الخمسة (05) الباقين.



يظهر توزيع الأسهم المدرجة حسب طبيعة المالكين أن الغالبية الكبرى مملوكة للعملاء من أشخاص طبيعيين ومعنويين بنسبة 94,72%، يليهم الوسطاء في عمليات البورصة لحسابهم الخاص بامتلاكهم نسبة 5% من إجمالي الأسهم المدرجة. أما بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والممثلة فقط في شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير "سليم" والتي تمتلك نسبة 0,25% من إجمالي الأسهم.

3.2. عملية التجريد من الطابع المادي للأسهم :

تتمثل عملية التجريد من الطابع المادي للأسهم في تحويل شهادات الأسهم الورقية إلى قيود محاسبية من خلال فتح حسابات السندات.

منذ تأسيس المؤتمر المركزي للسندات (الجزائر للتسوية) سنة 2004، تم تجريد شهادات الأسهم الورقية المتداولة في البورصة من الطابع المادي عن طريق تسجيلها في حسابات السندات لدى ماسكي الحسابات-حافظي السندات المؤهلين من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. للعلم، لا يمكن تداول شهادات الأسهم الورقية في البورصة إلا بعد تجريدها من طابعها المادي.

بنهاية سنة 2022، بلغت هذه العملية منذ انطلاقتها سنة 2004 نسبة 43,58% من رأس المال الموزع على الجمهور أي ما يعادل 871 599 سهم خاص بشركة صيدال، و بهذا الخصوص لا بد من الإشارة أن ماسك الحسابات- حافظ السندات القرض الشعبي الجزائري قام لوحده بتجريد 33% من إجمالي الأسهم الورقية يليه البنك الخارجي الجزائري بنسبة 20%.

أما بالنسبة للأسهم الورقية الخاصة بشركة سلسلة فنادق الأوراسي، فقد بلغت العملية 640 251 سهما أي بنسبة 53,35% من رأس المال الموزع على الجمهور . في هذا الاطار حقق ماسك الحسابات- حافظ السندات البنك الخارجي لوحده أكثر من 44% من

هذه العملية، يليه القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20%.

- يسمح تجريد الأسهم الورقية من الطابع المادي تحقيق الأهداف التالية:
- القضاء على مخاطر سرقة أو ضياع أو تمزق الشهادات الورقية؛
 - التقليل من الاجراءات المتعلقة بتبعات توزيع الأسهم الورقية في حالات الميراث؛
 - تسهيل معاملات تداول السندات مما يعزز من سيولتها.

3. نشاط هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة :

تأسست هذه الهيئات بموجب الأمر 08-96 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وتتكون من فئتين (02) وهي شركات الاستثمار برأس مال متغير والصناديق المشتركة للتوظيف.

يضم سوق القيم المنقولة لغاية 31 ديسمبر 2022 هيئة واحدة فقط وهي شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير "سليم" التي تم اعتمادها من قبل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 31 مارس 1998، حيث كان رأسمالها الأولي وقت تأسيسها 120 000 ألف دينار، موزعة بحصص متساوية بين البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، والشركة الوطنية للتأمين.

خلال سنة 2022، سجلت الشركة نتيجة سلبية قدرها 636 ألف دينار مقابل 1 739 ألف دينار المسجلة في السنة السابقة، وهو ما يمثل تحسن ملحوظ بنسبة 63%. هذا التحسن راجع إلى من جهة إلى ارتفاع رقم الأعمال من 7 312 ألف دينار إلى 8 093 ألف دينار، ومن جهة أخرى للاستقرار المسجل في مستوى نفقاتها.

أما بالنسبة للأصول الصافية، فقد سجلت ما قيمته 175 752 ألف دج بتحسن طفيف قدره 0,6% مقارنة بالسنة المالية السابقة. أما في ما يخص صافي قيمة السهم فقد بلغ 1 464 دج سنة 2022 مقابل 1 456 دج في نهاية سنة 2021.

تتشكل الأصول الصافية للشركة بشكل أساسي من أذونات وسندات الخزينة بنسبة 79% وأسهم الشركات المدرجة بنسبة 19%. هذا الوضع يتعارض مع القواعد الاحترازية المنصوص عليها في المادة 35 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 04-97 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. للتذكير، تنص هذه المادة على ما يلي: "يمكن لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة أن توظف في السندات أو القيم المنقولة لنفس المصدر حتى نسبة 60%، إذا كانت هذه السندات أو القيم مصدره أو مضمونة من طرف الدولة".

فيما يخص تكاليف التسيير للسنة المالية 2022 فهي تمثل ما نسبته 5,13% من الأصول الصافية، أي ما يفوق بحوالي 3,13% عن الحد التنظيمي المحدد بـ 2% في المادة 40 من النظام المذكور أعلاه. وترى الشركة أن مستوى النفقات يظل غير قابل للتقليص في ظل السياق الحالي الذي يتسم بغياب تنويع القيم المنقولة في السوق الثانوية.

في ظل هذه الوضعية تكرر لجنة عمليات البورصة ومراقبتها توصيتها إلى الشركة لاتخاذ كافة التدابير للعمل أكثر على تنويع استثماراتها وزيادة محافظتها من أجل تعويض تكاليف التسيير.

4. نشاط شركات الرأسمال الاستثماري وشركات تسيير صناديق الاستثمار:

1.4. شركات الرأسمال الاستثماري :

تم تأسيس شركات الرأسمال الاستثماري بموجب القانون رقم 11-06 المعدل والمتمم المتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري. وبموجب القانون المذكور، يكون هدف هذه الشركات المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة.

تخضع ممارسة نشاط شركات الرأسمال الاستثماري لرخصة مسبقة يسلمها الوزير المكلف بالمالية، بعد استشارة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وبنك الجزائر.

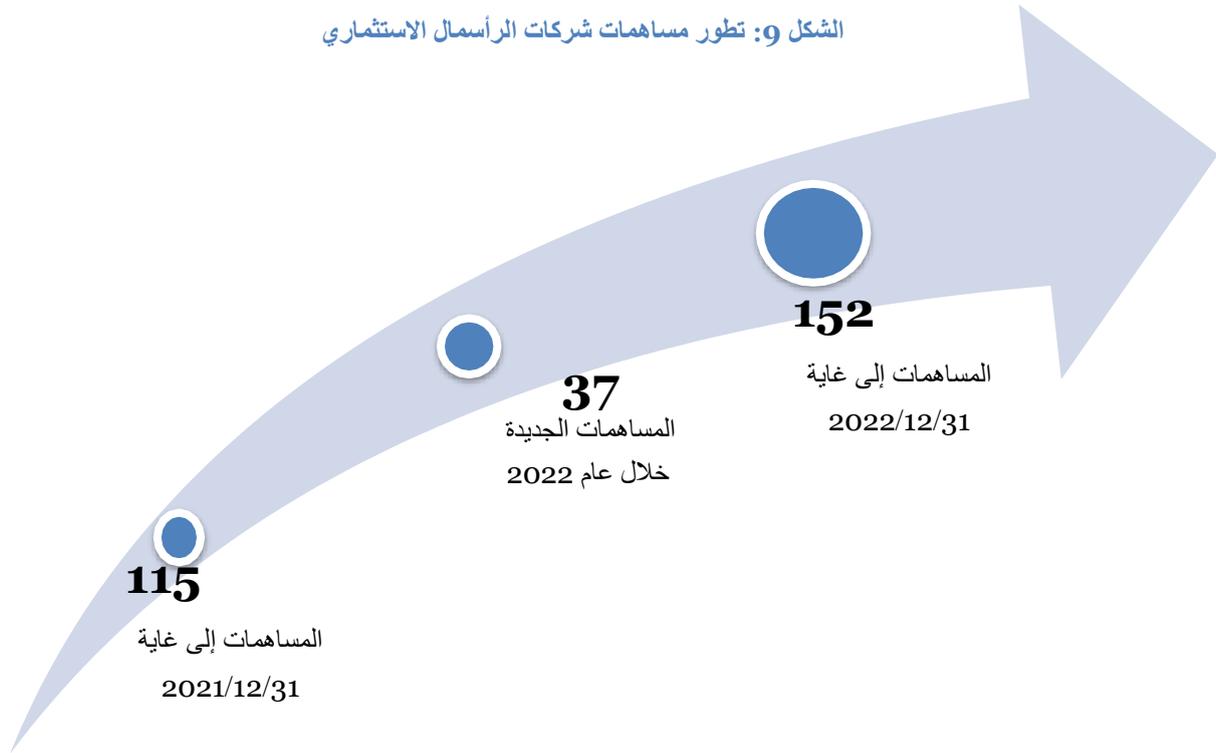
تعتبر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الهيئة الرقابية التي تشرف على نشاط شركات الرأسمال الاستثماري بموجب الصلاحيات التي حولها لها القانون السالف الذكر.

يبلغ عدد شركات الرأسمال الاستثماري الناشطة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2022 خمسة (5) شركات، وهي:

- شركة الجزائر-استثمار؛
- شركة فينالب؛
- شركة ايكوزيا كابيتل؛
- الصندوق الجزائري للاستثمار؛
- صندوق الشركات الناشئة.

خلال سنة 2022، شهد نشاط شركات الرأسمال الاستثماري ارتفاعا بواقع 37 مساهمة جديدة مقارنة بالسنة السابقة. تجدر الإشارة عن بلوغ عدد مساهمات هذه الشركات 152 مساهمة بنهاية سنة 2022، بما يعادل 6 561 511 ألف دج.

الشكل 9: تطور مساهمات شركات الرأسمال الاستثماري



كما تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه المساهمات، بما يعادل نسبة 57%، موجه نحو قطاعات التكنولوجيا الحديثة.

يوضح الجدول أدناه توزيع المساهمات حسب شركات الرأسمال الاستثماري من حيث القيمة والعدد إلى غاية 31 ديسمبر 2022:

جدول 9: توزيع المساهمات حسب شركات رأس المال الاستثماري إلى غاية 31 ديسمبر 2022

المجموع	صندوق الشركات الناشئة	فيناليب	الجزائر للاستثمار	ايكوزيا كابتيل	الصندوق الجزائري للاستثمار	
6 561 511	885 000	3 966 111	1 681 000	29 400	0	من حيث القيمة (ألف دج)
152	87	43	21	1	0	من حيث العدد

1.1.4. شركة الجزائر استثمار:

تم إنشاء شركة "الجزائر استثمار" في 28 ديسمبر 2009، حيث تحصلت على ترخيص وزارة المالية بتاريخ 6 ماي 2010، ويبلغ رأسمالها 1 000 000 ألف دج موزع بين بنكين عموميين (02) وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك اللذان يملكان على التوالي 70% و30%.

تتكون محفظة مساهمات الشركة إلى غاية نهاية السنة المالية 2022، من واحد وعشرون (21) مساهمة بقيمة إجمالية قدرها 1 681 000 ألف دج، ممولة على النحو التالي:

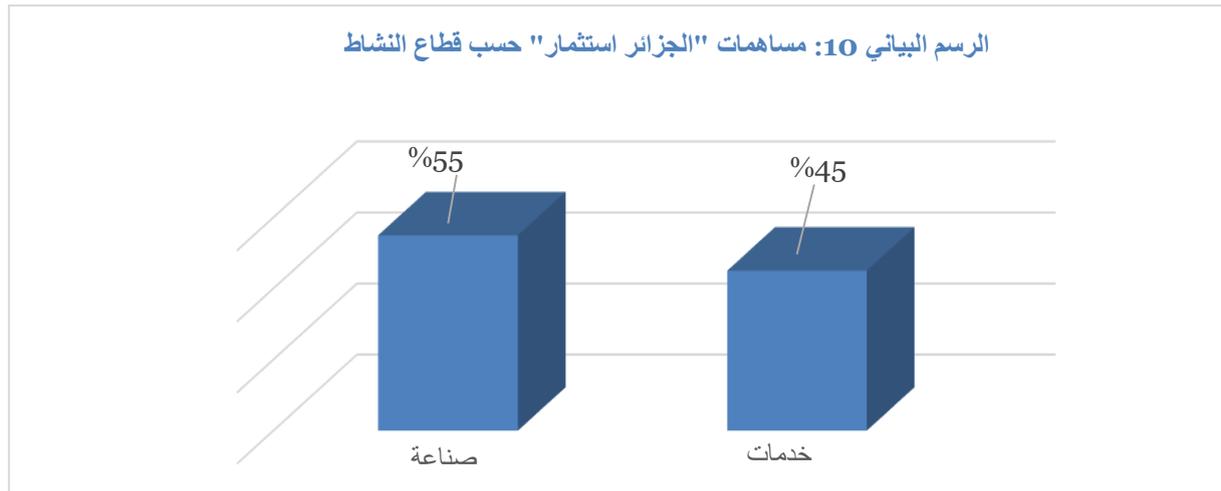
- ثمانية (08) مساهمات من الأموال الخاصة بالشركة بقيمة إجمالية قدرها 668 000 ألف دج؛
- تسع (09) مساهمات من أموال صناديق الاستثمار الولائية بمبلغ 718 000 ألف دج؛
- أربع (04) مساهمات مختلطة بين الصنفين السابقين بمبلغ 295 000 ألف دج.

خلال سنة 2022 سجلت الشركة مساهمتين (02) جديدتين، ليرتفع عدد مساهمتها من تسعة عشر (19) في نهاية سنة 2021 إلى واحد وعشرون (21) مساهمة.

بلغ إجمالي الميزانية العامة للشركة في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 2 568 584 ألف دج، مقابل 2 558 097 ألف دج سنة 2021 بارتفاع طفيف قدره 0,4%.

أما فيما يخص النتيجة المحاسبية، فقد أظهر حساب النتائج للشركة لسنة 2022 ربحا قدره 17 985 ألف دج بزيادة قدرها 64% مقارنة بالسنة المالية السابقة.

الرسم البياني الموالي يبين مساهمات الشركة المسجلة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2022 :



يتضح من الرسم البياني أعلاه، أن 55% من مجموع المساهمات التي قامت بها شركة "الجزائر استثمار" خصصت لقطاع الصناعة، أما باقي المساهمات فقد توزعت على الأنشطة المتعلقة بقطاع الخدمات بنسبة قدرها 45% أي ما يعادل 757 000 ألف دج.

2.1.4. شركة فيناليب :

أنشئت شركة " فيناليب " في 30 أبريل 1991 وتحصلت على ترخيص وزارة المالية لمزاولة نشاط رأس المال الاستثماري بتاريخ 2 مايو 2012، حيث يبلغ رأسمالها 3 200 000 ألف دج مملوك من طرف بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري بنسبة 66,06% و 33,94% على التوالي.

يتولى إدارة الشركة السيد سعيد سي عمارة بصفته مديرا عاما خلفا للسيد حسني بن عباس وذلك ابتداء من 15 جوان 2022 وفقا لقرار مجلس إدارة الشركة رقم 05 الصادر بتاريخ 14 جوان 2022.

إلى غاية 31 ديسمبر 2022، سجلت محفظة مساهمات الشركة مبلغاً قدره 3 966 111 ألف دج، مشكلة ثلاثة وأربعين (43) مساهمة مقابل خمسة وأربعين مساهمة (45) سجلت السنة السابقة، هذه المساهمات ممولة على النحو التالي:

- أربعة (04) مساهمات من الأموال الخاصة بالشركة بقيمة إجمالية قدرها 388 905 ألف دج؛
- أربعة وثلاثون (34) مساهمة من أموال صناديق الاستثمار الولاية بمبلغ 2 780 206 ألف دج؛
- خمس (05) مساهمات مختلطة بين الصنفين السابقين بمبلغ 797 000 ألف دج.

تتميز الوضعية المالية للشركة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 بما يلي:

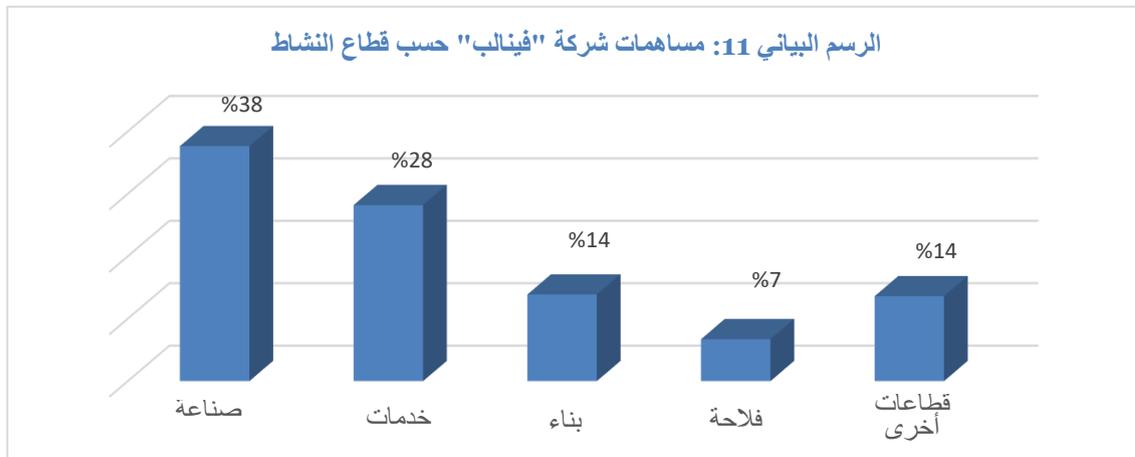
- إجمالي الميزانية العامة يقدر بـ 4 143 389 ألف دج مقابل 3 953 198 ألف دج مسجل في 31 ديسمبر 2021 بزيادة نسبتها 5%؛

- نتيجة محاسبية إيجابية بلغت 25 570 ألف دج مقابل 20 929 ألف دج في 31 ديسمبر 2021 بزيادة نسبتها 22%.

خلال سنة 2022، تنازلت الشركة عن مساهمتين (02):

- الأولى من شركة المساهمة "أو.إي.أس" لصالح شركة ميغا وات بمبلغ 4 195 ألف دج؛
- الثانية من الشركة ذات المسؤولية المحدودة عجال حملاوي وشركاه لصالح الشركاء المؤسسين بمبلغ قدره 56 000 ألف دج.

من جانب آخر، قامت الشركة بتجديد الاتفاقية المتعلقة بإدارة صناديق الاستثمار الولاية الموقعة مع المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة وذلك بتاريخ 18 أوت 2022، مع إدراج بعض التعديلات. يوضح الرسم البياني أدناه مساهمات "فيناليب" حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2022:



في نهاية سنة 2022، تمثل مساهمات شركة فيناليب في قطاعي الصناعة والخدمات نسبة 66% من إجمالي المساهمات، بينما تمثل مساهماتها في قطاعي البناء والزراعة نسبة 21%، أما نسبة 14% المتبقية فهي موزعة على باقي القطاعات.

3.1.4. شركة ايكوزيا كابيتل :

تحصلت شركة ايكوزيا كابيتل على ترخيص وزارة المالية لممارسة نشاط رأس المال الاستثماري بتاريخ 15 مارس 2018، حيث أسست برأسمال قدره 1 500 000 ألف دج مملوك بنسبة 100% للشركة القابضة مادار.

خلال سنة 2022، درست الشركة ستة عشر (16) ملف طلب تمويل، تركزت بشكل أساسي على مشاريع إنشاء مؤسسات جديدة، غير أنه لم ينتج عن ذلك أي مساهمات فعلية.

كما قامت الشركة خلال نفس الفترة بالتنازل عن مساهمتها في شركة "راود غوم" لصالح المساهمين المؤسسين بتاريخ 19 نوفمبر 2022 وذلك بعد الخسائر التي تكبدتها هذه الأخيرة.

إلى غاية 31 ديسمبر 2022، تضمنت محفظة مساهمات الشركة على مساهمة واحدة (01) فقط بمبلغ 29 400 ألف دج. أما فيما يخص إجمالي ميزانيتها العامة فقد سجل قيمة قدرها 1 104 127 ألف دج مقابل 1 119 787 ألف دج السنة السابقة بانخفاض طفيف نسبته 1%، كما سجلت الشركة عجز قدره 22 616 ألف دينار.

أما بالنسبة لاستمرارية نشاط الشركة، وعملا بأحكام المادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري، فإن شركة ايكوزيا كابيتل تعاني منذ إنشائها من عجز هيكلي مستمر ناتج عن عدم قدرتها على تحقيق مساهمات جديدة، وهو ما يثير مسألة الجدوى الاقتصادية للشركة ويهدد استمرارية نشاطها.

4.1.4. الصندوق الجزائري للاستثمار :

تم إنشاء الصندوق الجزائري للاستثمار في 18 فبراير 2021 حيث تحصل على ترخيص النشاط من وزارة المالية بتاريخ 29 فبراير 2020. يبلغ رأسمال الصندوق 11 000 000 ألف دج مقسمة بالتساوي بين البنكين العموميين، البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري.

تجدر الإشارة أن محفظة الصندوق لا تحتوي على أية مساهمة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 بالرغم من تلقيها لأكثر من عشرين (20) طلب تمويل خلال السنة.

من جهة أخرى سجل إجمالي الميزانية العامة للصندوق مبلغ قدره 5 663 596 ألف دج مقابل 5 525 084 ألف دينار في سنة 2021 والذي يعتبر الأكبر من نوعه في الخمس شركات الناشئة، كما سجل الصندوق نتيجة إيجابية قدرها 130 559 ألف دينار مقابل 22 289 ألف دج في سنة 2021، محققة بشكل خاص من عوائد التوظيف في سندات الخزينة، ذلك ما يتنافى مع النشاط الرئيسي للشركة.

5.1.4. صندوق الشركات الناشئة:

تم تأسيس الصندوق سنة 2020 حيث تحصل على ترخيص النشاط من وزارة المالية بتاريخ 02 سبتمبر 2020، يبلغ رأسماله 1 200 000 ألف دج. إلى غاية 31 ديسمبر 2022، احتوت محفظة مساهمات الصندوق على (87) مساهمة بمبلغ إجمالي قدره 885 000 دج مقابل (48) مساهمة نهاية السنة السابقة بمبلغ قدره 510 000 دج، وتمثل هذه المساهمات أكثر من 74% من رأسمال الصندوق. عرفت سنة 2022 تعيين السيد عقبة حشاني مديرا عاما خلفا للسيد أحمد حفطاري، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة لتسيير صناديق الاستثمار الولائية.

سجل إجمالي الميزانية العامة للصندوق في 31 ديسمبر 2022 مبلغا قدره 1 145 004 ألف دج أي ضعف إجمالي الميزانية العامة المسجل في نهاية سنة 2021 والمقدر بـ 573 780 ألف دج. إلا أن حساب النتائج لسنة 2022 يظهر نتيجة سلبية تقدر بـ 25 258 ألف دينار، رغم أن ذلك يمثل تحسنا مقارنة بالنتيجة السلبية المسجلة في سنة 2021. لقد تركزت مساهمات الصندوق في تمويل الشركات الناشئة الناشطة في مجالات التكنولوجيات الحديثة. وفي هذا السياق، اعتمد الصندوق على نهج التنوع من خلال المساهمة في قطاعات مختلفة تعنى بالتكنولوجيا، ما يسمح له بتوزيع المخاطر واستغلال الفرص في ميادين ذات إمكانات نمو عالية.

2.4. شركات تسيير صناديق الاستثمار:

تأسست هذه الشركات بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 16-205 المتعلق بكيفيات إنشاء و تسيير و ممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار. تتولى شركات تسيير صناديق الاستثمار مهمة تسيير صناديق الاستثمار الموكلة أليها بموجب تفويض، كما يمكن أن يوكل لها ذلك من قبل شركة الرأسمال الاستثماري لتسيير مواردها. تخضع ممارسة نشاط شركات تسيير صناديق الاستثمار لنفس شروط الترخيص ونفس قواعد الرقابة التي تخضع لها شركات رأس المال الاستثماري. حيث يبلغ عدد شركات تسيير صناديق الاستثمار الناشطة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2022، شركتان (02)، وهما:

1.2.4. شركة تيل ماركس :

منذ حصولها على رخصة ممارسة نشاط تسيير صناديق الاستثمار، لم تتمكن الشركة من القيام بأي نشاط لأسباب عدة، من بينها، غياب الشراكة مع صناديق الاستثمار الناشطة، ومع ذلك، يواصل مسيري الشركة استكشاف السوق بحثا عن مستثمرين محتملين.

2.2.4. صندوق دعم المؤسسات الصغيرة- الجزائر :

منذ إنشائه، لم ينجح الصندوق في إطلاق أنشطته بشكل فعال ولا سيما الحصول على تفويض تسيير شركة رأس مال استثماري، ومع ذلك، لا يزال مؤسسو الشركة يؤمنون بالإمكانات الهائلة لنمو نشاط رأس المال الاستثماري في الجزائر، كما يعملون على المساهمة في تطوير برنامج الجزائر للتكنولوجيا المالية. وفي هذا الصدد، أعلنت الشركة على توقيع مذكرة تفاهم مع المسرع ألبيريا فانتر، الهدف منها هو المشاركة في تحسين بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، التي تتميز بإمكانات كبيرة من المواهب والمهارات في مجال التقنيات المالية الحديثة.

الفصل 3

احصائيات سوق القيم المنقولة

- I. سوق سندات رأس المال (الأسهم).....46
- II. سوق سندات الدين (سندات الاستحقاق)..52

I. سوق سندات رأس المال (الأسهم) :

1. السوق الرئيسي:

1.1. السوق الأولي:

شهد هذا السوق سنة 2022 تأسيس باللجوء العلني للادخار لأول شركة ذات أسهم المسماة " غرو ديستو انوفاشن".

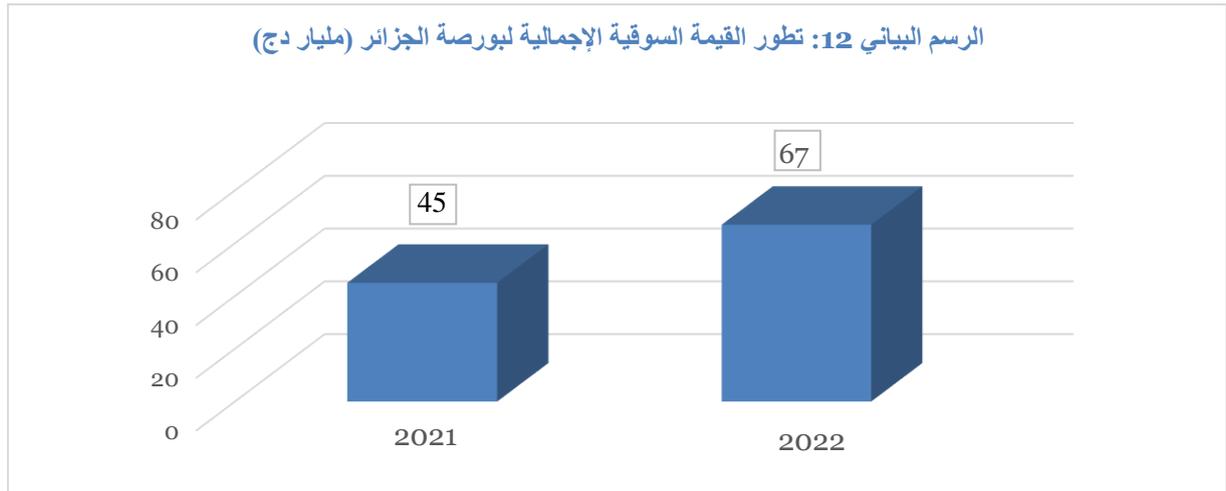
الخصائص الرئيسية لهذه العملية هي:

- عدد الأسهم المكونة لرأس المال: 200 000 سهم مقسمة إلى فئتين:
 - الفئة (أ) ونسبتها 37.5% من رأس المال وتمنح حق تصويت مزدوج؛
 - الفئة (ب) ونسبتها 62.5% من رأس المال وتمنح حق تصويت بسيط، يرافقه حق اكتتاب تفضيلي؛
- مبلغ رأس المال: 200 مليون دج؛
- القيمة الاسمية للسهم: 1000 دج؛
- سعر الإصدار: 1000 دج؛
- فترة العرض حددت من 5 مايو إلى 31 أوت 2022؛
- انعقدت الجمعية التأسيسية بتاريخ 15 سبتمبر 2022.

تعد شركة " غرو ديستو انوفاشن" منصة لوجستية لتسيير وتوزيع المنتجات واسعة الاستهلاك في الجزائر، وقد حصل المشروع على علامة " مشروع مبتكر" في 12 أوت 2021، والتي سلمتها اللجنة الوطنية لمنح علامة المؤسسات الناشئة، للمشاريع الابتكارية وللحاضنات.

2.1. السوق الثانوي:

بلغت القيمة السوقية الإجمالية لبورصة الجزائر في 31 ديسمبر 2022 ما يعادل قيمته 67,42 مليار دج مقابل 45,64 مليار دج نهاية سنة 2021 بزيادة قدرها 48%، ويعود هذا التحسن إلى استئناف نشاط الشركات المدرجة بعد جائحة كوفيد-19 مما أدى إلى زيادة الطلب على أسهم كل من شركة بيوفارم و شركة أليانس للتأمينات.



تمثل القيمة السوقية الإجمالية لبورصة الجزائر أقل من 1% من الناتج المحلي الخام في سنة 2022، ذلك ما يدل على المساهمة الضعيفة لبورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني. فيما يلي، نعرض نشاط السوق الثانوي المتعلق بتداول سندات رأس المال خلال سنة 2022 :

1.2.1. عدد سندات رأس المال (الأسهم) الموزعة:

إلى غاية 31 ديسمبر 2022، تضم بورصة الجزائر سوى أربع (04) شركات كبيرة مدرجة بإجمالي أسهم قدره 21 339 553 سهم، موزعة على شركتين (02) من القطاع العمومي، وهما سلسلة فنادق الأوراسي بـ 640 251 سهم ومجمع صيدال بـ 871 599 سهم، وشركتين (02) من القطاع الخاص وهما أليانس للتأمينات بـ 9 287 217 سهم وبيوفارم بـ 10 540 486 سهم.

2.2.1. عدد وحجم الأوامر المقدمة:

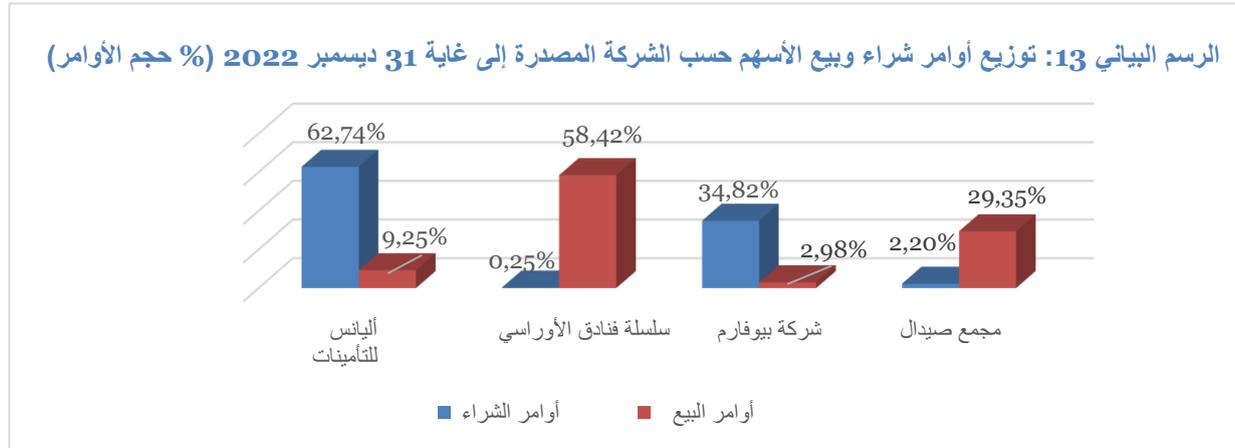
وصل عدد أوامر البورصة المسجل في سنة 2022 إلى 3000 أمر مقابل 2 223 مسجلة في سنة 2021، بزيادة نسبتها 35%، في حين سجل الحجم الإجمالي للأوامر ارتفاعا بنسبة 55% خلال نفس الفترة.

يوضح الجدول أدناه حجم الأوامر المقدمة في السوق خلال سنة 2022 حسب الشركة المصدرة:

جدول 10: حجم أوامر الشراء والبيع حسب الشركة المصدرة (عدد الأسهم)

مجموع	أليانس للتأمينات	سلسلة الأوراسي	بيوفارم	مجمع صيدال	
2 383 472	1 495 368	5 885	829 871	52 348	أوامر الشراء
2 145 149	198 323	1 253 235	63 894	629 697	أوامر البيع
4 528 621	1 693 691	1 259 120	893 765	682 045	المجموع

يبلغ متوسط عدد الأوامر في جلسة التداول الواحدة ما يقارب 20 أمراً، كما يبلغ حجم الأوامر المقدمة في الجلسة الواحدة حوالي 29 793 سهماً، في حين يضم متوسط أمر التداول الواحد 1509 سهم. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الأوامر المقدمة في السوق حسب الشركة المصدر:



يتضح من الرسم البياني أعلاه ما يلي:

- أوامر الشراء في السوق تخص بشكل رئيسي أسهم كل من أليانس للتأمينات وبيوفارم معاً بنسبة 98% من إجمالي طلبات الشراء؛
- أما أوامر البيع في السوق فتركزت بشكل رئيسي في أسهم كل من شركة سلسلة فنادق الأوراسي وشركة صيدال معاً بنسبة 88% من إجمالي طلبات البيع؛
- تسجيل اختلال في السوق بين العرض والطلب على الأسهم، بحيث نلاحظ أن الأسهم المطلوبة في السوق غير متوفرة للبيع، في حين أن تلك المعروضة للبيع لا تجد مستثمرين للشراء وهذا ما يوضح استمرار مشكلة نقص السيولة في السوق.

3.2.1. التداولات في السوق:

الجدول أدناه يوضح المؤشرات المتعلقة بتطور التداولات في السوق باستثناء تعاملات الكتل، حيث لم تسجل بورصة الجزائر أي تعاملات للكتل على القيم المنقولة المدرجة في السوق الرئيسية منذ عدة سنوات.

الجدول 11: تطور التداولات (2021 - 2022)

الفارق	2022	2021	سنة
17%-	203 283	244 465	حجم التداول
3%	131 956	127 910	قيمة التداولات (ألف دج)
18%-	203	248	عدد المعاملات

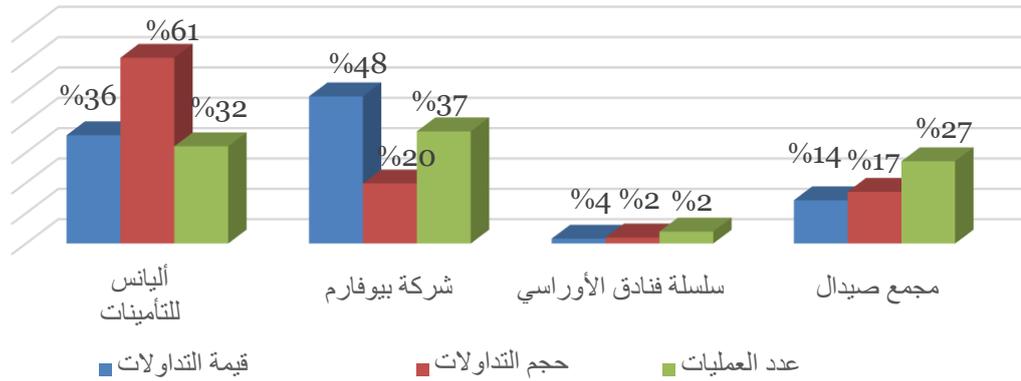
خلال سنة 2022، بلغ عدد المعاملات في السوق الرئيسي 203 عملية أي بانخفاض نسبته 18% مقارنة بالسنة السابقة، كما شهد حجم التداول خلال نفس الفترة انخفاضا بنسبة 17%، مقارنة بالسنة السابقة حيث سجل تداول 244 465 سهم خلال 2021 مقابل 203 283 سهم خلال 2022. ومن جهة أخرى بلغت قيمة التداولات 131 956 ألف دج خلال 2022 و ذلك بارتفاع نسبته 3% بالمقارنة بسنة 2021 .

أما بالنسبة للتداولات حسب الشركة المصدرة فهي مفصلة أدناه:

جدول 12: التداولات حسب الشركة المصدرة إلى غاية 31 ديسمبر 2022

عدد المعاملات	حجم التداولات	قيمة التداولات (ألف دج)	جمعية
65	124 403	47 061	أليانس للتأمينات
75	40 227	63 987	بيوفارم
55	34 643	18 813	مجمع صيدال
8	4 010	2 095	سلسلة فنادق الأوراسي
203	203 283	131 956	المجموع

الرسم البياني 14: توزيع التداولات حسب الشركة المصدرة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 (%)

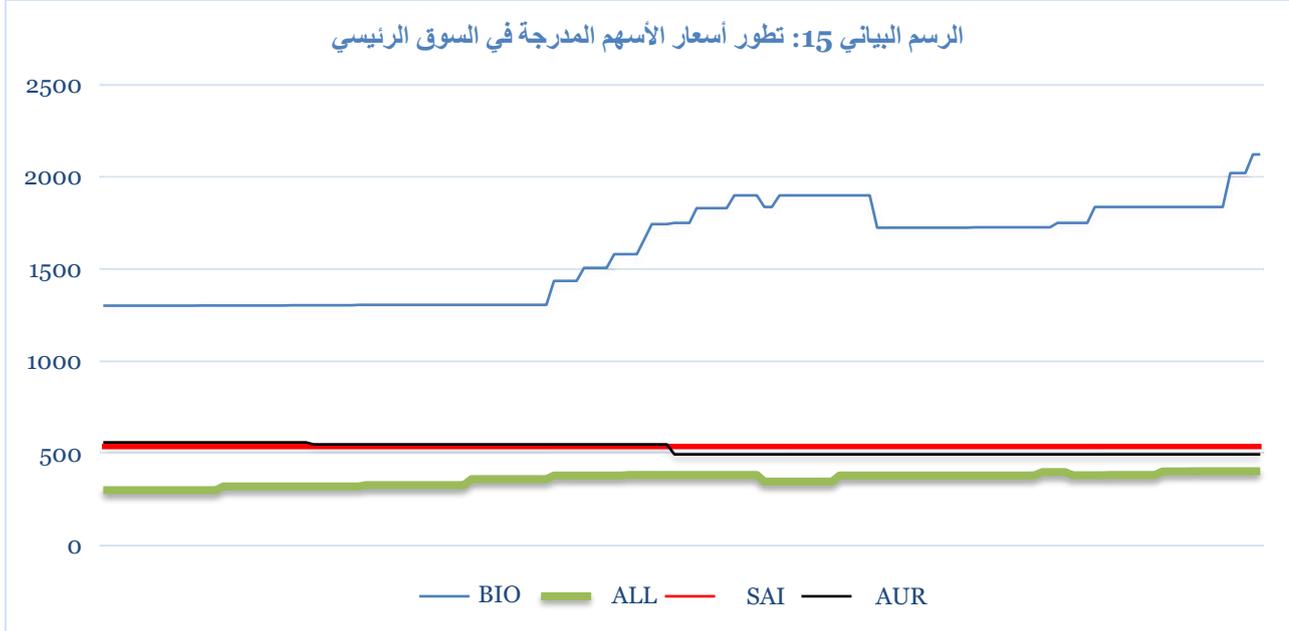


تتوزع أغلب عمليات التداول المسجلة خلال سنة 2022 بين ثلاثة (03) شركات مصدرة، وهم بيوفارم، أليانس للتأمينات ومجمع صيدال، الذين حققوا على التوالي 37%، 32% و 27% من إجمالي المعاملات. أما من حيث حجم التداولات فهي تتوزع بصفة أساسية بين الثلاث الشركات، أليانس للتأمينات، بيوفارم و مجمع صيدال بنسبة 61%، 20% و 17% على التوالي من الحجم الإجمالي للتداولات.

أما بالنسبة لقيمة التداولات فقد بلغت قيمة 131 956 ألف دج، تركزت بشكل رئيسي على شركتي بيوفارم و أليانس للتأمينات اللتان سجلتا لوحدهما 48% و 36% على التوالي، تليهما شركة صيدال بنسبة 14% وشركة سلسلة فنادق الأوراسي بنسبة 2% فقط.

4.2.1. تطور أسعار القيم المنقولة المدرجة (الأسهم) :

يوضح الرسم البياني أدناه تطور أسعار الأسهم المدرجة في السوق الرئيسي خلال سنة 2022:



تحليل الرسم البياني يظهر ما يلي:

- ✓ **بيوفارم:** شهد هذا السهم ارتفاعا خلال سنة 2022، حيث افتتح السنة بسعر 1 302 دج ليصل بتاريخ 29 ديسمبر 2022 إلى سعر 2 123 دج، مكتسبا 821 دج، أي بارتفاع نسبته 63%، وذلك يرجع إلى الطلب الكبير المسجل على هذا السهم؛
- ✓ **أليانس للتأمينات:** سجل سهم أليانس ارتفاع بنسبة 34% خلال سنة 2022، حيث كسب زيادة تقدر بـ 103 دج. هذا الارتفاع يرجع أيضا لارتفاع الطلب على هذا السهم؛
- ✓ **مجمع صيدال:** نظرا لوفرة المعروض من هذا السهم في السوق، شهد سعره انخفاضا بنسبة 2,39% خلال سنة 2022، حيث انتقل من 543 دج إلى 530 دج؛
- ✓ **سلسلة فنادق الأوراسي:** خلال سنة 2022 عرف هذا السهم خسارة قيمتها 65 دج أي بانخفاض بنسبة 11,6%، حيث انتقل من 560 دج إلى 495 دج، ويرجع ذلك إلى العرض الوفير لهذا السهم مقابل نقص الطلب عليه.

2. سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة :

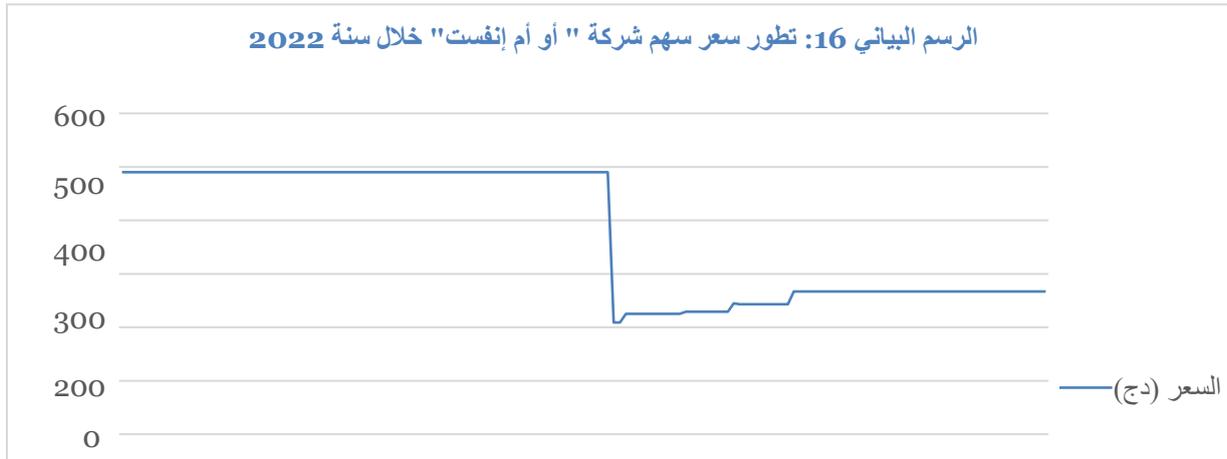
يضم قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بورصة الجزائر، إلى غاية 31 ديسمبر 2022، شركة واحدة فقط مدرجة منذ سنة 2018، و هي شركة أو أم إنفست و التي تمت عملية إدراجها عن طريق إجراء التسجيل المباشر بعد فتح 10% من رأسمالها لفائدة مستثمرين مؤسسين.

1.2- السوق الأولي:

تميزت سنة 2022 بإصدار جديد لأسهم شركة أو أم إنفست والتي باشرت عملية رفع رأسمالها بمبلغ 50 000 ألف دج، أي ما يعادل 102 041 سهم، وبذلك ارتفع عدد أسهمها المدرجة في البورصة إلى 4 569 642 سهم.

2.2- السوق الثانوي:

سجلت شركة أو أم إنفست خلال سنة 2022 ثمانية (08) تداولات بحجم بلغ 26 500 سهم بقيمة إجمالية قدرها 6 338 ألف دج. يوضح الرسم البياني أدناه تطور سعر سهم أو أم إنفست :



يلاحظ من الرسم البياني أن سهم شركة أو أم إنفست افتتح سنة 2022 بسعر قدره 490 دج، غير أنه عرف انخفاضا كبيرا ليصل إلى 267 دج نهاية سنة 2022، مسجلا خسارة نسبتها 45%.

II. سوق سندات الدين (سندات الاستحقاق) :

1. سوق السندات المصدرة من قبل شركات المساهمة :

لم يشهد هذا السوق أي إصدارات جديدة سنة 2022 حيث استمر هذا الوضع لعدة سنوات، إذ يعود آخر إصدار لقرض سندي على مستوى بورصة الجزائر إلى سنة 2009، كما أن آخر استحقاق يعود إلى سنة 2016.

أما على مستوى سوق السندات المؤسسية (خارج البورصة)، إلى غاية 31 ديسمبر 2022 يتداول ثلاثة (03) قروض سنديّة وهي:

- قرضان (02) من الصندوق الوطني للاستثمار بأجال استحقاق محددة في 16 و 20 نوفمبر 2024 بمبلغ إجمالي قدره 16 000 000 ألف دج؛

- قرض (01) من شركة إعادة تمويل الرهن العقاري، أجل استحقاقه محدد في شهر أفريل 2023 بمبلغ قدره 1 000 000 ألف دج.

تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي للسندات المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 قد بلغ 161 000 000 ألف دج مقابل 162 400 000 ألف دج في نهاية سنة 2021 بانخفاض قدره 1 400 000 ألف دج، وذلك يرجع إلى:

- تسديد القسط السنوي الأخير من قرض المغاربية للايجار المالي-الجزائر الذي تم إصداره سنة 2017 بمبلغ 400 000 ألف دج؛

- تسديد القسط السنوي لقرض شركة إعادة تمويل الرهن العقاري الذي أصدر سنة 2018 بمبلغ 1 000 000 ألف دج.

2. سوق معاملات الكتل على السندات المصدرة من طرف الدولة (OAT) :

في نهاية سنة 2022، تم تداول تسعة وعشرين (29) خطاً من سندات الخزينة العادية المدرجة في البورصة، حيث بلغ إجمالي المبلغ المستحق 630 820 000 ألف دج مقابل 512 647 000 ألف دج في سنة 2021، أي بزيادة قدرها حوالي 23 % .

كما بلغ إجمالي السندات المصدرة من طرف الدولة خلال سنة 2022 قيمة 171 055 000 ألف دج مقابل 23 450 000 ألف دج في سنة 2021 أي بزيادة نسبتها 629%، علماً أن حجم السندات المستحقة في سنة 2022 يبلغ 52 882 000 ألف دج.

يلخص الجدول أدناه نشاط تطور معاملات الكتل في السوق الثانوي لسندات الخزينة خلال سنوات 2021 و 2022:

الجدول 13: تطور نشاط تعاملات الكتل في السوق الثانوي لسندات الخزينة

السنة	قيمة المعاملات (ألف دج)	حجم المعاملات	عدد المعاملات
2021	34 094 560	36 320	83
2022	103 918 651	106 645	136

بعد الانخفاض المسجل خلال سنة 2021، قفزت قيمة المعاملات خلال سنة 2022 بنسبة 204.8%، أما بالنسبة لحجم المعاملات فقط تضاعف أيضا بـ 2.93 خلال سنة واحدة.

الملاحق

الميزانية (الأصول)					
الصافي 2021	الصافي	الإهلاكات/المخصصات	الإجمالي	ملحوظة	الصياغة
					الأصول الغير الجارية
					فارق الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
		2.103	2.103		الأصول معنوية
					أصول ثابتة
73.333	73.333		73.333		أراضي
31.279	29.812	31.618	61.430		مباني
1.578	814	32.071	32.884		أصول ثابتة أخرى
					أصول ثابتة على شكل امتياز
					أصول ثابتة جاري انجازها
					أصول ثابتة مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					أصول ثابتة مالية أخرى
3.260	2.470		2.470		قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
					الأصول الضريبية المؤجلة
109.450	106.429	65.792	172.221		إجمالي الأصول الغير جارية
					الأصول الجارية
113	44		44		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
1.942	150	1.875	2.025		الزبائن
387	375		375		مدينون آخرون
					الضرائب وما شابهها
					حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
					الموجودات وما شابهها
					الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
128.305	140.127		140.127		الخزينة
130.747	140.695	1.875	142.570		إجمالي الأصول الجارية
240.197	247.125	67.667	314.792		إجمالي الأصول

الميزانية (الخصوم)			
2021	2022	ملحوظة	صياغة
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1)
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية - نتيجة صافية حصة المجمع (1)
			رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			اجمالي رؤوس الأموال (1)
			الخصوم الغير جارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (المؤجلة والمخصصة)
			ديون أخرى غير متداولة
234.940	232.305		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
234.940	232.305		اجمالي الخصوم الغير جارية (2)
			الخصوم الجارية
1.304	1.185		موردون وحسابات ملحقة
			الضرائب
3.953	13.635		ديون اخرى
			خزينة سلبية
5.257	14.819		اجمالي الخصوم الجارية (3)
240.197	247.125		إجمالي الخصوم (III+II+I)

السنة المالية: من 22/01/01 إلى 22/12/31

الوحدة: آلاف الدينار

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة			
2021	2022	ملحوظة	صياغة
3.110	1.689		رقم الاعمال
			التغير في مخزونات المنتجات التامة الصنع والمنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
61.316	69.276		اعانات الاستغلال
64.426	70.966		I. انتاج السنة المالية
-988	-869		المشتريات المستهلكة
-5.272	-11.654		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-6.260	-12.524		II. استهلاك السنة المالية
58.165	58.442		III. القيمة المضافة للاستغلال (I-II)
-49.304	-53.544		أعباء المستخدمين
-55	-55		الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى
8.807	4.844		IV. الفائض الإجمالي عن الاستغلال
760	984		المنتجات التشغيلية الأخرى
-2.693	-1.186		الأعباء التشغيلية الأخرى
-6.874	-5.663		المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
	1.000		الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
	-21		V. الناتج التشغيلي
	21		المنتجات المالية
			الأعباء المالية
	21		VI. الناتج المالي
			VI. النتيجة العادية قبل الضرائب (V+VI)
			الضرائب المستحقة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
65.186	72.971		مجموع منتجات الأنشطة العادية
-65.186	-72.971		مجموع أعباء الأنشطة العادية
			VI. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب تحديدها)
			العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب تحديدها)
			IX. النتيجة الغير عادية
			X. النتيجة الصافية للسنة المالية

جدول سيولة الخزينة			
2021	2022	ملحوظة	صياغة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
4.369	1.607		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-57.046	-56.666		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-33	-26		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة
-52.709	-55.085		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية
-42	205		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية
-52.751	-54.880		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المحسوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية
-1.800	-450		المحسوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
518	130		التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية
	21		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-1.282	-299		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
67.000	67.000		الإعانات (74،131،132)
67.000	67.000		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على السيولات وشبه السيولات
12.967	11 821		تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
115.338	128.305		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
128.305	140.127		أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
12.967	11.821		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
12.967	11.821		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

قائمة الاشكال:

6	مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها	الشكل 1
7	نطاق تدخل لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها	الشكل 2
8	صلاحيات لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها	الشكل 3
10	الجهات الخاضعة لسلطة لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها	الشكل 4
12	المخطط التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها	الشكل 5
13	توزيع القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية المهنية	الشكل 6
13	توزيع القوى العاملة حسب الهيكل	الشكل 7
23	قائمة الوسطاء المعتمدين لغاية 31 ديسمبر 2022	الشكل 8
40	تطور مساهمات شركات الرأسمال الاستثماري	الشكل 9

قائمة الجداول:

25	توزيع المتداولين المسجلين و مسؤولي ماسكي الحسابات- حافضي السندات إلى غاية 31 ديسمبر 2022	الجدول 1
27	مواعيد انعقاد الجمعيات العامة العادية للمساهمين	الجدول 2
28	توزيعات الأرباح عن السنتين الماليتين 2021 و 2022	الجدول 3
28	المؤشرات المالية لمصدري القيم المنقولة (بالدينار الجزائري)	الجدول 4
31	نشاط شراء السندات من حيث الحجم والقيمة حسب كل وسيط	الجدول 5
33	نشاط بيع السندات من حيث الحجم والقيمة حسب كل وسيط	الجدول 6
35	توزيع حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات إلى غاية 31 ديسمبر 2022	الجدول 7
36	توزيع الأسهم المسجلة في حسابات السندات	الجدول 8
40	توزيع المساهمات حسب شركات رأس المال الاستثماري إلى غاية 31 ديسمبر 2022	الجدول 9
47	حجم أوامر الشراء والبيع حسب الشركة المصدرة (عدد الأسهم)	الجدول 10
48	تطور التداولات (2021 و 2022)	الجدول 11
49	التداولات حسب الشركة المصدرة 31 ديسمبر 2022	الجدول 12
53	تطور نشاط تعاملات الكتل في السوق الثانوي لسندات الخزينة	الجدول 13

قائمة الرسوم البيانية:

30	النشاط الإجمالي حسب كل وسيط (الحجم.%)	الرسم البياني 1
30	النشاط الإجمالي حسب كل وسيط (القيمة.%)	الرسم البياني 2
32	المشتريات حسب كل وسيط (الحجم.%)	الرسم البياني 3
32	المشتريات حسب كل وسيط (القيمة.%)	الرسم البياني 4
33	المبيعات حسب كل وسيط (الحجم.%)	الرسم البياني 5
33	المبيعات حسب كل وسيط (القيمة.%)	الرسم البياني 6
35	توزيع حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ سندات (%)	الرسم البياني 7
36	توزيع محفظة الأسهم المسجلة في حسابات السندات حسب كل ماسك حسابات-حافظ السندات (%)	الرسم البياني 8
37	توزيع الأسهم المدرجة حسب طبيعة المالكين (%)	الرسم البياني 9
41	مساهمات "الجزائر استثمار" حسب قطاع النشاط	الرسم البياني 10
42	مساهمات شركة "فينالاب" حسب قطاع النشاط	الرسم البياني 11
47	تطور القيمة السوقية الاجمالية لبورصة الجزائر (مليار دج)	الرسم البياني 12

48	الرسم البياني 13 توزيع أوامر شراء وبيع الأسهم حسب الشركة المصدرة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 (حجم الأوامر)
49	الرسم البياني 14 توزيع التداولات حسب الشركة المصدرة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 (%)
50	الرسم البياني 15 تطور أسعار الأسهم المدرجة في السوق الرئيسي
51	الرسم البياني 16 تطور سعر سهم شركة "أوأم أنفست" خلال سنة 2022



17 ، شارع شكيكن. 16043 ، واد حيدرة ،
بن عكنون ، الجزائر

رقم الهاتف: +213(0) 23 47 27 93
www.cosob.org

communication@cosob.org

